التعليقات الوفية

في

تصحيح نسبة الآراء النحوية

في (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ

إعداد

د/ الطنطاوى الطنطاوى جبريل

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر

التعليقات الوفية فى تصحيح نسبة الآراء النحوية

فى (ارتشاف الضرب من لسان العرب)

لأبى حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥هـ

إعداد

أ.د/ الطنطاوى الطنطاوى جبريل

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية بالزقازيق

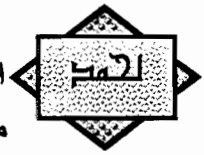

لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد

فلقد اعتمد علم النحو منذ نشأته الأولى على نصوص العربية الفصحى التى كانت تدور فى بيئة العرب الفصيحة، ولما اتسعت رقعة الفتوحات الإسلامية انضوى تحت لواء العربية جمٌّ غفير من الأعاجم والمولدين، فسرى اللحنُ فى لغة العرب، لذا دعت الحاجة إلى تدوين اللغة، فجدّ النحويون فى جمع ما يمكن جمعه من التراكيب اللغوية، عن طريق الرحلات التى كان يقوم بها جهابذة النحو الأولين إلى البوادى لمشافهة العرب ، وحكاية ما يقولونه .

ولما استحكم اختلاط العرب بالعجم لمْ يَرَ النحويون بُدّاً من الانصراف عن طريقة الجمع اللغوى بنظام الرحلات، واستعاضوا عن ذلك بالأساليب العربية المحفوظة التى لمسوا فيها أدلة تقودهم إلى قواعدهم اللغوية.

وقد تشيع بين النحاة فكرة، فيحكيها المتأخر عن المتقدم، دون تمحيص أو تَحَرّ بالمراجعة، مع أنها فكرة خاطئة، لا تحظى بنصيب من الصحة، وقد يدّعِى أحد النحاة على الآخر شيئا لم يقله ، لشىء

ما، حاجة فى نفسه، فيلصق به تهمة هو منها براء، ويحكى المتأخرُ عن المتقدم نفسَ الآراء التى يذكرها المتقدمون، بقضّها وقضيضها، وشحمها ولحمها، دون مراجعة للمصادر الأصلية لأصحابها، فتظل التهمة ملصقة بصاحبها، وينعكس ذلك على الفكر النحوى، مما يسبب الخلافَ المذهبى الذى يثقل كاهل النحو بآراء عديدة فيها من الجدل النظرى أكثر مما فيها من التطبيق على الأسلوب العربى المشرق[1].

وهذا المسلك من النحاة هو الذى شَعَّبَ الخلافَ بينهم، وأدّى إلى وجود هذا الكم الهائل من النزاع ، فهذه المؤلفات النحوية المتراكمة التى يخطئها العد، والتى لم يقيّض لفنّ آخر غير النحو مثلها، لو أنها كلها أو معظمها تفردت فى طرقها، وتوحدت فى هدفها ، وقَلّ منها القِيل والقَال، وأصابَ فلان وأخطأ علان، لأضفت هذه المؤلفات على النحو حلل البهجة والرواء[2].

وقد كان أبوحيان الأندلسى محمد أثيرالدين بن يوسف المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة (٧٤٥هـ) ذا مكانة عظيمة بين العلماء، وخاصة النحاة ، وله مؤلفات كثيرة تربو على الخمسين، من أشهرها (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، وهو كتاب جامع، يحوى جميع أبواب النحو والصرف، بدقة وإتقان فى عرض أحكامه، وتقرير قواعده، وقد اختصره ولخصه من كتابه العظيم (التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل) لابن مالك، وأضاف إليه ما أغفله فى بقية كتبه من أحكام حتى تحصل منه الإفادة، ويسهل فهمه على الدارسين ، ويتيسر النظر فيه للباحثين، وقد اتسم منهج أبىحيان فى (الارتشاف) ببراعة التبويب، وحسن التفصيل والتقسيم، كما حوى الكتاب كثيرا من المصادر التى استقى أبوحيان منها مادته العلمية، وكذلك حوى كثيرا من آراء العلماء، على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم النحوية[3].

---

(١) انظر فى ذلك: تأملات فى الشاهد النحوى د/ فؤاد الحطاب ص٤، ٥ .
(٢) انظر نشأة النحو ٢٥٣ .
(٣) انظر فى ذلك مقدمة محقق كتاب الارتشاف جـ١ ص٤٠ ــ ٤٢، والارتشاف ١/ ٣، ٤ .

ولكن أباحيان قد جانبه الصواب فى نسبة بعض الآراء إلى أصحابها؛ لأنه قد نقل عن غيره من العلماء الذين سبقوه دون رجوع أو اطلاع على كتبهم الأصلية، فمن خلال قراءتى فيه، وقفت عند بعض الآراء التى ذكرها أبوحيان، ورجعت إلى ما تيسر لدى من مؤلفات أصحابها، فوجدت كلاما مخالفا لما قاله أبوحيان، أو نقله عنهم ممن سبقوه ولم يرجع إلى مؤلفات أصحابها معتمدا على ثقتهم وجهدهم الذى لا ينكر، فسجلت ذلك، وحصرت عددا من تلك الآراء التى نسبها خطأ ، ولو خلا منها كتاب (الارتشاف) لظهر فى صورة مشرقة وضاءة.

ومحاكاة النحاة بعضهم لبعض فى نقل الآراء دون رجوع إلى المصادر الأصلية يوقع فى الخطأ، كما فعل أبوحيان معتمداً على ثقة من سبقوه، ولكن هذا لا يرفع عنه التبعة؛ لأنه إمام عالم علامة، بحر فهامة، له باعه الطويل فى هذا المضمار، ولا يليق بمكانه ومكانته العلمية أن ينقل عمن سبقوه دون تحر وتمحيص وتدقيق وتوثيق من المصادر الأصلية لأصحابها والرجوع إليها وهكذا يكون الحال ما دامت تلك المصادر فى أيدينا.

وبعد أن حصرت عدداً من تلك الآراء، جعلتها فى بحث عنوانه [التعليقات الوفية فى تصحيح نسبة الآراء النحوية، فى ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبىحيان الأندلسى، المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

وقد جعلته مسائل بعد هذا التمهيد، مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك، وكنت أتناول كل مسألة ــ ورد فيها نسبة رأى من الآراء خطأ ــ بالدراسة والتحليل والتحقيق، فأختار لها عنواناً مناسباً، ثم أذكر نص أبى حيان من (الارتشاف)، ثم أبين الصواب، بذكر نص صاحب الرأى المنسوب له، من خلال مؤلفاته التى تيسرت لدىّ، وأرد كل حق لصاحبه، ثم أرجح ما أراه راجحاً فى المسألة، ثم أنهيته بخاتمة سجلت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها فى بحثى.

وإنى أسأل الله التوفيق، فمنه وحده أستمد الإعانة، وأستعد من إحسانه لصواب المقالة والإبانة، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث

(أمس) بين الإعراب والبناء

لما كانت الأيام متماثلة من حيث كان كل واحد منها عبارة عن جملة من حركات الفلك، والحركات متماثلة بأنفسها، لا يتميز يوم من يوم بصفة نفسية ولا معنوية، لم يبق إلا تمييزها بالأعداد، ولذلك جعلوا أسماء أيام الأسبوع مأخوذة من العدد، كقولهم: الاثنين والثلاثاء والأربعاء، ونحو هذا، أو بالأحداث الكائنة فيها، نحو قولك: اليوم الذى خرج فيه زيد، وأقرب الأيام إليك يومك الذى أنت فيه، فيقال: فعلته فى اليوم الذى فرط قبل هذا اليوم الذى نحن فيه، فاقتضى إيثار الإيجاز والاختصار أن يوضع له اسم، وأن يشتق له من أقرب ساعة منه إلى يومك ، ثم ينسحب معناه على اليوم كله، فوضع لذلك (أَمْس)[1].

وتستعمل (أَمْس) ظرفاً وغير ظرف، فالظرف مثل : زُرْتُ مُحَمَّداً أَمْسِ، ولقيتُهُ أَمْسِ، وغير الظرف مثل: ذهبَ أَمْسِ بما فيه، وأحييتُ أَمْسِ بالصلاة، وما رأيته مُذْ أَمْسِ .

وإن استعمل غير ظرف، فَالْحِجَازُ تبنيه على الكسر كحاله حين كان ظرفا، فى أحواله الثلاثة رفعاً ونصباً وجرًّا، كما فى الأمثلة السابقة، وبَنُوتَمِيم يوافقونهم فى بنائها على الكسر فى حال النصب والجر، فإذا جاءت (أَمْسِ) فى موضع رفع أعربوها، فقالوا: ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه، ويجعلونها معدولة عن الألف واللام، فلا تصرف للتعريف والعدل، كما لا يصرف (سَحَر) إذا أردت به وقتا بعينه للتعريف والعدل.

فعلى هذا تقول: (ما رأيتُه مُذْ أَمْسِ)، جعلت (مُذْ) اسماً أو حرفاً، فإن جعلتها اسما رفعت فى قول بنى تميم (ما رأيتُه مُذْ أَمْسُ) ، وإن جعلتها حرفاً، وافق بنوتميم أهل الحجاز فى بنائها على الكسر .

(١) انظر نتائج الفكر ١١٣ بتصرف.

ويشترط لبنائه إذا كان ظرفا: أن يكون معيناً، أى لليوم الذى قبل يومك مباشرة، وألا يقترن بأل، وألا يضاف، وألا يجمع، وألا يصغر، فإن فقد شرط من هذه الشروط كان معرباً، كأن تريد يوما من الأيام الماضية مبهماً، أو تعرفه بأل أو بالإضافة نحو: إن الأَمْسَ يَوْمٌ حَسَن ، ولقيتُه أَمْسَ يَومِ الخميس، أو تصغره نحو: أُمَيْس، أو تجمعه نحو: مَرَرت لنا أَمْوُس طيبة، وقالوا فى جمعه أيضا: آمس وآماس، كزَنْد وأَزْنَاد وأَزْنُد[1].

هذا وقد نسب أبوحيان للخليل بن أحمد القولَ بإعراب (أمس) الظرفية حيث قال : "وأجاز الخليل فى (لقيتُه أَمسِ) أن يكون التقدير: لقيته بالأمسِ، بحذف الباء و(أل) فتكون الكسرة كسرة إعراب"[2]أهـ.

وقد رجعت لمعجم (العين) للخليل بن أحمد، فوجدت كلامه مخالفا لذلك، حيث قال ببنائها، قال: "أَمْسِ ظرف مبنى على الكسر، وينسب إليه: إِمْسِيّ"[3]أهـ.

والنص واضح فى أنه يقول ببناء (أمس) الظرفية على الكسر، ولم يقل بإعرابه كما قال أبوحيان، ولعله استدل على قوله هذا بقول سيبويه: "وزعم الخليل أن قولهم: لاَهِ أبوك، ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار، والألف واللام تخفيفاً على اللسان"[4]أهـ.

ولكن الكسرة فيه أيضا كسرة بناء، وليست إعرابا، وقد أوضح ابنُ يعيش ذلك حيث قال: "والصواب أنه إنما بنى لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بنى"[5]أهـ.

---

(١) انظر الارتشاف٣/ ١٤٢٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٣، والمساعد ١/٥١٩، ٥٢٠، والمسائل العضديات م٩٠ صـ١٩٨، ١٩٩٩، والأشباه والنظائر ٣/٣٦، ٣٧، واللسان (أمس)، والكافية الشافية ٣/ ١٤٨٢، وأوضح المسالك ٤/١٢٤ .

(٢) الارتشاف ٣/ ١٤٢٧ .

(٣) العين (أمس) .

(٤) الكتاب ٢/ ١٦٢، ١٦٣ .

(٥) شرح المفصل ٤/ ١٠٦، وانظر النكت ٢/ ٨٥٩، وسفر السعادة ١/١٣٩، ٨٥٣، ٨٥٤ .

فـ(أَمْسِ) الظرفية مبنية على الكسر عند الخليل، فإذا سميت بها فقد حَكَم الخليلُ بإعرابها، فالمعربة عنده هى المسمى بها، قال سيبويه: "وسألته ـ رحمه الله ـ (يعنى الخليل) عن (أَمْس) اسم رجل، فقال: مصروف؛ لأن (أَمْسِ) ههنا ليس على الجر، ولكنه لما كثر فى كلامهم، وكان من الظروف، تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بـ(أَيْنَ) وكسروه كما كسروا (غَاقِ)، إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب، كما أن حركة (غَاقِ) لغير إعراب، فإذا صار اسما لرجل انصرف ؛ لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع، كما أنك إذا سميت بـ(غَاقِ) صرفته، فهذا يجرى مجرى هذا،كما جرى ذَا مجرى لَا"[1].

ونص سيبويه واضح فيما حكاه عن الخليل من أن(أَمْسِ) الظرفية مبنية على الكسر وليست معربة، وقد شبهها ببناء (أَيْنَ) وقد لزمت حالة واحدة، وشبه كسرتها بكسرة (غَاقِ) وهو اسم صوت الغراب ، وهو مبنى على الكسر، والحركة لغير الإعراب، أى أنها كسرة بناء.

أما إذا سميت به فإنه يكون معربا، فالمبنى إذا سمى به انصرف.

كما نسب أبوحيان إلى السُّهَيلى القول بأن (أمس) ليس معرباً ولا مبنياً فقد ذهب إلى مثل قول الكسائى،حيث قال:"وزعم قوم منهم الكسائى أنه ليس معرباً ولا مبنياً، بل هو محكى، سمى بفعل الأمر من الإمساء، كما لو سمى بأصبح من الإصباح...وقريب من هذا قول السهيلى"[2]أهـ.

والسهيلى برئ من ذلك، فقد صرح ببناء (أَمْسِ) حيث قال: "إلا أن (أَمْسِ) مبنى، و(غَدًا) معرب فُعِلَ بكل واحد منهما مَا فُعِلَ بالفعل الذى فى معناه، ولذلك جاء (أَمْسِ) بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه، كما بنى الفعل الماضى الذى صيغ من أجله، ولم يجئ بلفظ الفعل؛ لئلا يلتبس بالفعل الماضى"[3]أهـ.

وكلام السهيلى واضح فى قوله ببناء (أمس) .

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٤، ٢٨٥، والنكت ٢/ ٨٥٨، والخزانة ٧/ ١٥٣ .
(٢) الارتشاف ٣/ ١٤٢٧، ١٤٢٨ .
(٣) نتائج الفكر ١١٣، ١١٤ .

الحروف التى بنى عليها الضمير

(هو) و (هى)

الاسم من حيث التعريف والتنكير قسمان: نَكِرَةٌ، وهى الأصل؛ لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت له إلى قرينة، وهى: الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً فى جنسه، إن اتفق أن يوجد له جنس.

ومَعْرِفَةٌ، وهى الفرع، لأنها تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت له القرينة، وهى: الاسم الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه[1].

والمعارف سبعة، منها (الضمير) أو (المضمر)، وهو أعرفها، وهذه تسمية البصريين، والكوفيون يسمونه (الكناية) أو (المكنى)، وينقسم إلى متكلم ومخاطب وغائب فى موضع مرفوع ومنصوب ومجرور، وقسموا المرفوع إلى مستكن وبارز، وإلى متصل ومنفصل.

والمنفصل ينقسم بحسب مواقع الإعراب قسمين: ما يختص بمحل الرفع، وهو: (أنا وأنت وهو) وفروعهن، وما يختص بمحل النصب، وهو (إيّا) مردفا بما يدل على المعنى المراد[2].

فمن الضمائر المنفصلة المختصة بمحل الرفع (هو وهى) من ضمائر الغيبة، وقد اختلف العلماء فى تعيين الضمير فيهما كالآتى:

١ - ذهب البصريون إلى أن الضمير فيهما هو الاسم بجملته، والواو فى (هو) والياء فى (هى) أصليتان، وهو ظاهر مذهب سيبويه حيث يقول: "أنا وهو علامتان للمضمر"[3].

---

(١) انظر الارتشاف ٢/ ٩٠٧، والتذييل ٢/ ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، وأوضح المسالك ١/ ٩٨، ٩٩، والتصريح ١/ ٩١.

(٢) انظر أوضح المسالك ١/ ١٠٤، ١٠٥، والتذييل ٢/ ١٢٨، وابن يعيش ٨٣/٤، ومعانى الفراء ١/ ٥، ١٩، ٢/ ٨٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٨١.

وقال أيضا: "وأما المضمرُ المحدَّثُ عنه فعلامته (هو)، وإن كان مؤنثاً فعلامته (هى)" [1]أهـ.

واحتجوا على ذلك، بأن كلا من (هو) و(هى) ضمير مستقل بنفسه، يجرى مجرى الظاهر فلا يجوز أن يكون على حرف واحد، بل لابد من حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه وليست الواو والياء زائدة للمد؛ لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك كما فى (ضَرَبَهُ) ولذلك ثبتت فى الوقف، وتبين حركتها بالهاء، نحو (هُوَهْ)، كما يوقف على النون فى (ضَرَبَهُنّْ) [2].

٢ - وذهب الكوفيون إلى أن الضمير فيهما هو (الهاء) وحدها، والواو والياء مزيدتان للتكثير [3].

واحتجوا بأن الواوَ والياءَ تحذفان فى التثنية والجمع فى (هما وهم وهن)، فلو كانتا أصليتين لما حذفتا، كما أن الواوَ والياءَ زيدتا إشباعاً لحركة الهاء، وتكثيراً للاسم كراهة أن يبقى على حرف واحد، كما زادوا فى المتصل نحو: ضَرَبْتُهُو، وأكرمتهو، مع أن الهاء وحدها هى الاسم، كما أن الواو والياء قد حذفتا فى حال الإفراد، وبقيت الهاء وحدها كما فى قول الشاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ∴ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ [4]

هذا وقد ذهب أبوحيان مذهب البصريين فقال: "و(هو) للغائب المذكر، و(هى) للغائبة المؤنثة، وهما بجملتهما الاسم" [5]أهـ.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥١، وانظر التذييل ٢/ ١٩٨، ١٩٩، والمقتضب ١/ ٣٧٠، وابن يعيش ٣/ ٩٦، واللباب ١/ ٤٧٧، وشرح الكافية للرضى ٣/ ٢٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٢/ ٦٨١، وابن يعيش ٣/ ٩٦، والتذييل ٢/ ١٩٨، ١٩٩، واللباب ١/ ٤٨٧ .

(٣) المراجع السابقة، وانظر ائتلاف النصرة صـ٦٥، وشرح ابن جمعة على الكافية ١/ ٣٢١، والمساعد ١/ ٩٩ .

(٤) البيت من الطويل،وقائله العجير السلولى،وانظره فى الخصائص ١/ ٧٠، واللباب ١/ ٤٨٨، والإنصاف ٢/ ٦٧٨،وضرورة الشعر للسيرافى ١١١،وابن يعيش ٣/ ٩٦ .

(٥) الارتشاف ٢/ ٩٢٨ .

ثم نسب أبوحيان إلى الزجاج مذهبَ الكوفيين فى أن الضمير فى (هو) و(هى) هو الهاء، والواو والياء مزيدتان، وتابعه فى ذلك بعضُ النحويين، حيث قال :

"وذهبَ الكوفيون والزّجّاجُ وابنُ كيسانَ إلى أن الهاء من (هو)، و(هى) هى الاسم، و(الواو) و(الياء) مزيدتان للتكثير، وتأوله ابن كيسان على سيبويه"[1]أهـ.

وبالرجوع لمعانى القرآن للزّجّاج وجدتُ غيرَ ذلك، فلم يذهب مذهبَ الكوفيين، ولكنه ذهبَ مذهبَ البصريين، وهو برئ مما نُسبَ إليه، قال الزجاج:

"ويجوز فى قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾[2]: فَهْيَ كَالْحِجَارَة، بإسكان الهاء؛ لأن الفَاءَ مع هِيَ قد جعلت الكلمة بمنزلة (فَخِذ)، فتحذف الكسرة استثقالا، وقد روى بعض النحويين أنه يجوز فى (هى) الإسكان فى الياء من هِيْ)، ولا أعلم أحداً قرأ بها، وهى عندى لا يجوز إسكانها، ولا إسكان الواو فى (هو)، لا يجوز (هُوْ رَبُّكُم)، وقد روى الإسكان بعض النحويين، وهو ردئ؛ لأن كل مضمر فحركته ـ إذا انفرد ـ الفتح ، نحو: (أَنَا رَبُّكُم)، فكما لا تسكن نون (أنا) لا تسكن هذه الواو"[3]أهـ.

وكلام الزجاج واضح فى أنه يَرَى رأى البصريين، فيقول إن الضميرَ هو الاسم بكماله، والواو والهاء أصليتان، حيث أوجب الفتح فى الواو والياء فيهما؛لأصالتهما وبعدهما عن الزيادة، وقد جعل (فهى) بمنزلة (فَخِذ)، فقابل الياء بالذال، وهى لام الكلمة، ولام الكلمة أصل من أصولها، كما قابل واو (هو) بنون (أنا) ، والنون أصل،

(١) المرجع السابق،وانظر التذييل ٢/ ١٩٩،والمساعد ١/ ٩٩، والهمع ١/٢٠٣ .
(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة.
(٣) معانى القرآن للزجاج ١/ ١٥٧ .

فكذلك الواو والياء، فالنص واضح فى براءة الزجاج مما نسبه إليه أبوحيان.

والعجيب أن أباحيان يرى أن الضميرَ فى نحو (ضَرَبْتُهُ) ـــ وهو ضمير الغيبة المضموم ـ عند الإشباع بواو (ضَرَبْتُهُوُ) هو الهاء وحدها، وأن الواو تقوية للحركة، ثم يقول: "خلافاً للزجاج، إذ زعم أن الضمير مجموعهما"(١).

فهل يقول الزجاج بأصالة الواو هنا ـ مع أنها زائدة للإشباع، وهى ساكنة ـ ثم يقول فى الواو والياء فى (هو وهى) بالزيادة؟

وَأَرَى أَنَّ الرَّأْىَ هنا للبصريين وعلى رأسهم الزَّجَّاج؛ وذلك لقوة حجتهم، والقول بالزيادة دعوى لا دليل عليها، وحجج الكوفيين ضعيفة، فالتثنية والجمع فى (هُمَا) و(هُمْ) و(هُنّ) صيغ مرتجلة، فليست على حدّ التثنية والجمع، كما أن حرف الإشباع لا يتحرك، وقياس الزيادة فى (هو) و(هى) على الزيادة فى (أكرمتهو) قياس فاسد، فهذا ضمير منفصل، والآخر متصل، وحذف الواو والياء من (هو) و(هى) خاص بالضرورة الشعرية(٢).

أعرف المعارف

المعرفة هى الاسم الموضوع على أن يخص مسماه أو واحداً من جنسه، وأقسامها سبعة: المُضْمَر كأَنَا وهُمْ، والْعَلَم كزيد وهند، والإشارة كذَا وذِى ، والموصول كالذى والتى، وذُو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لواحد منها كابنى وغلامى، والمنادى نحو: يا رجل، لمعين(٣).

وأكثر النحاة يجعل الأقسام خمسة، فيغفلون المعرف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقولون: والمبهم

(١) الارتشاف ٢/ ٩١٧ .
(٢) انظر الإنصاف ٢/ ٦٨١، واللباب ١/ ٤٨٩، وابن يعيش ٣/ ٩٦، ٩٧، وشرح الرضى على الكافية ٣/ ٢٣،والتذييل ٢/ ١٩٩، ٢٠٠،وشرح ألفية ابن معط ٦٦٤
(٣) أوضح المسالك ١/ ٩٩ .

على ضربين: اسم إشارة وموصول، فيؤول ذلك إلى أن أقسامه ستة[1].

ولا خلاف فى أن المنادى الذى هو غير مُقْبَلٍ عليه نكرة، وإنما وقع الخلاف فى النكرة الْمُقْبَلِ عليها، وفى العلم[2].

فمن النحويين من قال إن النداء يعرف النكرة الْمُقْبَل عليها، وإن الْعَلَمَ يُزَالُ تعريفه ثم يتعرف بخطاب النداء[3].

وقال قوم: بل تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه: وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة، فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى. وهذا أظهر وأبعد عن التكلف[4].

قال أبوحيان: "والذى صححه أصحابنا أن النكرة المقبل عليها إنما تعرفت بالألف واللام المحذوفة، وناب حرف النداء منابها، وأن العلم باق على علميته ... ، ولو كان النداء معرفا كما ذهب إليه المصنف، لعرف النكرة غير المقصودة"[5].

وأما الموصولُ ففى المعرِّفِ له خلاف ، ذهب الفارسى إلى أنه تعرّف بالعهد الذى فى الصلة[6]، وذهب أبوالحسن إلى أنه تعرف بالألف واللام، وما ليس فيه الألف واللام فهو فى معنى ما فيه الألف واللام، وأما (أيّهم) فإنه تعرّف بالإضافة[7].

(١) شرح التسهيل ١/ ١١٦ .
(٢) التذييل ٢/ ١١٠ .
(٣) المرجع السابق ١١٠، ١١١، وانظر شرح الجمل ٢/ ٨٩ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ١١٦، والكتاب ١/ ٣١٠ .
(٥) التذييل ٢/ ١١١، وانظر شرح الجمل ٢/ ٨٩، ٩٠ .
(٦) المسائل العضديات١٦٨، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٣٦، ٤٥١، والتذييل ٢/ ١١١ .
(٧) التذييل ٢/ ١١١، ١١٢، والارتشاف ٢/ ٩٠٩، والمساعد ١/ ٧٧ .

وتتفاوت المعرفة فى المراتب، خلافاً لأبىمحمد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، إذ ذهب إلى أنها لا تتفاوت وكلها مستوية، والتفريع على مذهب الجمهور(١).

واختلف النحاة فى أعرف المعارف ـ بعد لفظ الجلالة ـ على الوجه التالى:

١ - مذهب سيبويه والجمهور: أن المضمر أعرف المعارف؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شىء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم؛لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه، وسيبويه لم يصرح بذلك(٢).

٢ - وذهب السيرافى إلى أنّ الْعَلَمَ أعرفُها، وعزى إلى الكوفيين(٣) ثم نسبه أبوحيان فى الارتشاف إلى (الضَّيْمَرِيّ) ، وكذلك فى التذييل(٤)، حيث قال: "وهو قولُ الضَّيْمَرِيّ".

والضَّيْمَرِيّ بريءٌ مما نسبه إليه أبوحيان براءة الذئب من دم ابن يعقوب، فبالرجوع إلى (التبصرة والتذكرة) للضَّيْمَرِيّ وجدت الآتى:

قال الضَّيْمَرِيّ: "والمضمر لا يوصف ولا يوصف به، أما ترك صفته؛ فلأن الصفة تعريف وتبيين للأول، والمضمر لا يُضْمَر إلا بعد أن يُعْرَف، فاستغنى عن الصفة ، وأما ترك الصفة به؛ فلأنه أخص الأسماء، وحق الصفة أن يكون تعريفها أقل من تعريف الموصوف؛

(١) الارتشاف ٢/ ٩٠٧، ٩٠٨ .

(٢) وقد استنبط هذا من حديثه عما ينعت به كل نوع من أنواع المعارف . انظر الكتاب ٢/ ٦ ــ ٨ ، وابن يعيش ٣/ ٥٦، والمقتضب ٤/ ٢٨١، والإنصاف ٧٠٨، والارتشاف ٢/ ٩٠٨، وشرح الجمل ١/ ٢٠٥، ٢/ ١٣٦، وشرح الكافية ١/ ٣١٢

(٣) انظر أسرار العربية ٣٠٢، والارتشاف ٢/ ٩٠٨، والإنصاف ٧٠٨، والتذييل ٢/ ١١٣

(٤) الارتشاف ٢/ ٩٠٨، والتذييل ٢/ ١١٣ .

لأن المتكلم يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عَرَفَه استغنى عن الوصف، وإن لم يَعْرِفْه وصفه بصفة تبينُ عنه، فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها، لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه فى التعريف، والاسم العلم بعد المضمر أخص ، فلذلك وصف بجميع ما يصح الوصف به من المعارف"[1]أهـ.

ومن خلال هذا النص يتبين لنا أنَّ الصَّيْمَرِيَّ يرى أن المضمرَ أعرفُ المعارف، فهو أخص الأسماء وأعرفها، ثم جعل العلم بعد المضمر فى المرتبة ، وليس كما قال أبوحيان، ولعل الذى غَرَّ أبا حيان بقوله هذا أنَّ الصَّيْمَرِيَّ فى باب المعرفة والنكرة، قال:

"والمعرفة خمسة أقسام: الاسم العلم، وهو كل اسم خصصت به شيئاً بعينه لتعرفه به ، نحو زيد وعمرو، والاسم المضمر نحو: التاء فى قمت ...، والاسم المبهم نحو: هذا ... ، والاسم الذى فيه الألف واللام نحو: الرجل والغلام، والاسم المضاف إلى واحد من هذه الأربعة ...الخ"[2].

فبدأ بالْعَلَم، فاستنتج أبوحيان ذلك القول، فنسبه إليه، ولكنه هنا يَعُدُّ أنواع المعارف، ولا يذكر أعرف المعارف، وهو فى عدها لم يرتبها حسب الأعرف، ولكنه ذكر هذا فى باب الصفات.

فأبوسعيد السيرافى يرى أن أعرف المعارف الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف[3].

٣ - وذهب الفراء وابن كيسان إلى أن اسم الإشارة أعرفها وهو مذهب المنطقيين، قال أبوحيان: "وينسب إلى ابن السراج"[4] وكذلك قال غيره.

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١٧١، ١٧٢ .
(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ٩٥ .
(٣) الإنصاف صـ٥٦٩ (المحقق)، وابن يعيش ٣/ ٥٦ .
(٤) الارتشاف ٢/ ٩٠٨، وانظر التذييل ٢/ ١١٣، وأسرار العربية ٣٠٢، واللباب ١/ ٤٩٤، والمساعد ١/ ٨٠ .

والحقيقة أن ابن السراج برئ من ذلك القول، فبالرجوع إلى كتاب الأصول لابن السراج وجدت الآتى: قال ابن السراج: "والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى[1]، والمبهم والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن"[2]أهـ.

فما ذكره أبوحيان وغيره لا يتفق مع ما قاله ابن السراج، فقد ذهب إلى أن الضمير أعرف المعارف ، وبعده اسم الإشارة، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إليهن.

٤ - ومنهم من ذهب إلى أن المعرف بأل أعرفها؛ لأنه وضع لتعريفه أداة،وغيره لم يوضع له أداة،وقد نسبه ابنُ مالك إلى ابن كَيْسَان، حيث قال:وذهب ابنُ كيسان إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول، وشبهته أن ذا الأداة يوصف بالموصول،كقوله تعالى:﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [3]،والموصوف به إما مساو، وإما دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون (الذى) أقل تعريفا من (الكتاب)"[4]أهـ.

وقد رده ابن مالك حيث قال: إن (الكتاب) فى الآية علم بالغلبة، والمقصود به التوراة لأن الخطابَ لبنى إسرائيل، فألحق بالأعلام[5].

قال أبوحيان: والذى تلقناه من الشيوخ أن أعرف المعارف هو المضمر، ويليه العلم، ويليه اسم الإشارة، ويليه ذو الألف واللام، وأما المضاف فإنه فى رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فإنه فى رتبة العلم، هذا الذى اتفق عليه شيوخنا وقرروه، وبنوا عليه مسائل النعوت، وهو مذهب سيبويه[6].

---

(١) المقصود به الضمير، وهو مصطلح كوفى.
(٢) الأصول ١/ ١٤٩ .
(٣) من الآية ٩١ من سورة الأنعام .
(٤) شرح التسهيل ١/ ١١٨ .
(٥) المرجع السابق.
(٦) التذييل ٢/ ١١٣، وانظر الجزولية ٥٣٤، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦، ٦٧، والمقرب ١/ ٢٢٢، ٢٢٣، وشرح جمل الزجاجى ١/ ٢٠٥، وابن يعيش ٥/ ٨٧، وشرح الكافية ١/ ٣١٢ .

والذى نميل إليه أن الضميرَ أعرفُ المعارف بعد لفظ الجلالة؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف،ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف(١).

وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً، وقد يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم، وقد يعرض للموصول مثل الذى عرض للعلم(٢).

دخول الفاء فى خبر المبتدأ

المبتدأ: كل اسم ابتدأت به لتخبر عنه معرى من العوامل اللفظية، وأما الخبر؛ فكل كلام تمت به الفائدة مع مبتدأ، أى أنه يصير مع المبتدأ كلاماً تاماً يقع به التصديق والتكذيب، فهو مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما كما لا يحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شىء من خبر المبتدأ، لكنه لما لحظ فى بعض الأخبار معنى ما تدخل فيه الفاء ــ وهو الشرط والجزاء ــ دخلت الفاء فى الخبر(٣).

فإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، جاز دخول الفاء فى خبره،سواء أكان المبتدأ اسماً موصولاً أم نكرة موصوفة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (٤)، وقول الله تعالى:﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾(٥)، ومثل: كل رجل عند السلطان فمعظم، وكل الذى فى بيت السلطان فمحفوظ، وكل رجل يأتينى فله درهم، ومعنى دخول الفاء فى هذا جوازاً: أنه يجوز لك أن تراعى أن الخبر مستحق بالصلة أو بالصفة، فتدخل الفاء، ولابدّ أولا أن يُرَاعَى هذا المعنى، فيمكن أن يكون مستحقا له أو

(١) انظر الإنصاف ٥٦٩ (المحقق).
(٢) انظر تفصيل ذلك فى شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٧ .
(٣) انظر التذييل ٤/ ٩٥، والارتشاف ٣/ ١١٤٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٨ .
(٤) من الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .
(٥) من الآية ٥٣ من سورة النحل.

لغيره، فلا يدخل، فهما معنيان يجوز لك أن تراعى هذا، وأن تراعى هذا[1].

أما إذا لم يتضمن المبتدأ معنى الشرط، فقد اختلف العلماء فى دخول الفاء فى الخبر على النحو التالى:

١ - ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى منع دخول الفاء فى خبر المبتدأ ، سواء كان الخبر أمراً، أو نهياً، أو لا[2]، قال سيبويه: "فإذا قلت: زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإن شئت نصبته على شىء هذا تفسيره،كما كان ذلك فى الاستفهام،وإن شئت على(عليك)،كأنك قلت: عليك زيدا فاقتله"[3]أهـ.

واحتجوا بأنه لم يرد به سماع، وأن (زيدا) ونحوه من المبتدآت ليس فيه معنى الجزاء الموجب للفاء، إذ الفاء تؤذن باستحقاق ما بعدها لما قبلها[4].

٢ - وذهب الأخفش والمازنى إلى جواز دخول الفاء مطلقاً، سواء أكان الخبر أمراً، أم نهياً، أم لا، واحتجوا بما حكى عن العرب من قولهم: أَخُوك فَوُجِدَ، بَلْ أَخُوكَ فجهد، يريدون: أخوك وجد، وبل أخوك جهد[5].

وَأَرَى ما حَكَوْهُ عن العرب قليلا نادرا يحفظ ولا يقاس عليه، قال أبوحيان: وهذا لم يسمعه سيبويه[6].

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٤٠، ١١٤١، والتذييل ٤/ ٩٦، والمساعد ٢٤٣/١، والهمع ١٠٩/١ .

(٢) انظر المقتضب ٣/ ١٩٥، والإيضاح العضدى ٩٩، والإغفال ٢/ ٥٣١، وابن يعيش ١/ ١٠٠، والارتشاف ٣/ ١١٤٣، والجنى الدانى ٧١، والمساعد ٢٤٦/١، ٢٤٧، وشرح الكافية ١/ ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ١/ ١٣٨ .

(٤) التذييل ٤/ ١٠٧، والارتشاف ٣/ ١١٤٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٠، والإيضاح العضدى ٥٣ .

(٥) انظر معانى القرآن للأخفش ١/ ٣٠٦، وابن يعيش ١/ ١٠٠، وايضاح الشعر ٣٢٦، والتذييل ٤/ ١٠٧ .

(٦) التذييل ٤/ ١٠٧ .

٣ - وذهب الفراء وجماعة إلى جواز دخول الفاء فى الخبر بشرط: أن يكونَ الخبرُ أمراً أو نهياً، نحو: زيد فاضربه ، وزيد فليقم، وزيد فلا تضربه، ويمتنع نحو: زيد فمنطلق[١].

وقد نسب أبوحيان هذا المذهب إلى (الأعلم)، حيث قال: "وأجاز الفراء وجماعة منهم الأعلم دخولها فى خبر المبتدأ الذى لا يشبه أداة الشرط، وخبره أمر أو نهى، نحو: زيد فاضربه، وزيد فلا تضربه ... والصحيح المنع"[٢]أهـ.

والأعلم لم يقل ذلك، فبالرجوع إلى النكت وجدت الآتى:

قال الأعلم: "فإذا قلت: (زيداً اضربه)، نصبت على تقدير: اضرب زيدا اضربه، ... وإذا قلت: (زيدا فاضربه)، فإنما أدخلت الفاء؛ لأن حكم الأمر أن يكون الفعل فيه مقدما، فلما قدمت الاسم أضمرت الفعل، وجعلت الفاء جواباً له، وتقدير الكلام على المعنى: تأهب فاضرب زيداً، وكذلك إذا قلت: (زَيْداً فَاضْرِبْ) ... ويجوز أن تقول: (زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ) على تقدير: هَذَا زَيْدٌ، فَاضْرِبْهُ"[٣]أهـ.

ونَصُّ الأَعْلَم واضحٌ فى عدم دخول الفاء فى خبر المبتدأ ، فـ(زيد) ليس مبتدأ، وإنما جعله الأعلم خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هَذَا)، فهو برئ مما نسب إليه .

ومما يدل على براءته مما نسب إليه أيضا: أنَّ أصحابَ هذا المذهب احتجوا لمذهبهم بما يأتى:

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ∴ وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[٤]

فدخلت الفاء فى خبر المبتدأ (خَوْلَانُ فَانْكِحْ) مع أنه ليس فيه معنى الشرط؛ لكون الخبر أمرا.

---

(١) انظر معانى للفراء ٢/ ٤١٠، والتذييل ٤/ ١٠٦، والارتشاف ٣/١١٤٣ .
(٢) الارتشاف ٣/ ١١٤٣، وانظر التذييل ٤/ ١٠٦ .
(٣) النكت ١/ ٢٦٥ .
(٤) البيت من الطويل، مجهول القائل، وانظره فى الكتاب ١/ ١٣٩، ومعانى الأخفش ٧٦، ٨٠، وابن يعيش ١/ ١٠٠، ومعانى الزجاج ٢/ ٤٠٧، وشرح شوهد الإيضاح ٨٦، والنكت ١/ ٢٦٦ وشرح المقدمة لابن بابشاذ ٢٠٤ .

وقد ردَّ الأعلمُ ذلك، حيث قال: أراد (هَذِه خَوْلَانُ) ...، ويجوز نصب خَوْلَان[1].

واحتجوا أيضا بقول الشاعر:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ ∴ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ[2]

فقد دخلت الفاء فى خبر المبتدأ (أَنْتَ فَانْظُرْ) كالبيت السابق.

وقد ردَّ الأعلمُ ذلك حيث قال: "وجملة تأوله على ثلاثة أوجه: منها أن ترفع (أَنْتَ) بفعل مضمر يفسره الظاهر الذى فيه ضميره، كأنك قلت: انْظُرْ أَنْتَ فَانْظُرْ، فيكون الرفع للضمير تفسيرا لفعل يرفع (أنت) على رتبة المنصوب فى قولك: (زَيْدًا فَاضْرِبْهُ).

والوجه الثانى: أن تجعل (أَنْتَ) مبتدأ، وتضمر له خبراً، وتجعل الفاء جواباً للجملة، كأنه قال: أنت الرجل ... ثم تحذف لدلالة الحال عليه ... ، والوجه الثالث: أن تجعل (أنت) خبراً لمبتدأ، كأنك نويت (الراحلُ أنت) ، وجعلت فى نيتك المبتدأ"[3]أهـ.

فالأعلم برئ من هذا، وهو موافق لسيبويه وجمهور النحويين، وما نسبه أبوحيان إليه خطأ.

وكما نسب أبوحيان هذا المذهب للأعلم ــ وهو منه بَرَاء ــ نسبه أيضا إلى الزَّجَّاج وهو منه براء ، حيث قال:

"وأجاز أبوإسحاق فى قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [4] أن (هذا) مبتدأ و(فليذوقوه) خبر، والصحيح المنع"[5]أهـ.

وبالرجوع إلى معانى القرآن للزجاج وجدت تصريحه بمنع هذا الرأى، بل لقد خَطَّأَ الزَّجَّاجُ من قال به حيث قال: "وقوله: ﴿ ذَٰلِكُمْ

(١) النكت ١/ ٢٦٦ .
(٢) البيت من الخفيف، وقائله عدى بن زيد، وانظره فى ديوانه ص٨٤، ورواية العجز فيه (لك فاعلم لأى حال تصير)، ولا شاهد فيها، وانظره فى النكت ١/١٦٦، والخصائص ١/ ١٣٢، وتذكرة النحاة صـ٣٦٢ .
(٣) النكت ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ .
(٤) سورة ص الآية ٥٧ .
(٥) الارتشاف ٣/ ١١٤٣، والتذييل ٤/ ١٠٨، وانظر الجنى الدانى ٧٢ .

فَذُوقُوهُ ﴾ [1]، موضع (ذلكم) رفع على إضمار الأمر، والمعنى: الأمر ذلكم فَذُوقُوهُ، فمن قال إنه يرفع (ذَلِكُمْ) بما عاد عليه من الهاء أو الابتداء، وجعل الخبر (فَذُوقُوهُ) فقد أخطأ، من قبل أن ما بعد الفاء لا يكونُ خَبَراً لِمبْتَدَأ، لا يجوز : (زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، ولا (زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ) إلا أن تضمر (هَذَا)، تريد: هَذَا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ[2]أهـ.

ومن خلال قراءة النص السابق يتضحُ لكَ أنَّ الزَّجَّاجَ يمنعُ دخولَ الفاء فى خبر المبتدأ وهو فى ذلك تابع لسيبويه والجمهور، أما ما قاله أبوحيان ونسبه إلى الزَّجَّاج فى قول الله تعالى:﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [3] فليس رأىَ الزَّجَّاج، ولكنه يحكيه عن غيره، بدليل قوله: ومن رفع فبالابتداء، ويجعل الأمر فى موضع خبر الابتداء[4].

وَأَرَى أنَّ الرَّأىَ الراجحَ هو ما ذهبَ إليه سيبويهِ والجمهورُ من منع دخولِ الفاء فى خبر المبتدأ الذى لا يشبه الشرط نحو: زيد فمنطلق، وزيد فاضربه، وقد ضعفنا حجج الآراء الأخرى.

تقديم خبر (ليس) عليها

(ليس) من أخوات (كان)، وكان وأخواتها كلها أفعال بلا خِلاف إلا (لَيْسَ)، فقد ذهب أبوبكر بن شقير (ت٣١٧هـ)، وأبوعليّ الفارسى فى أحد قوليه، وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف؛ لأن حدَّ الفعل لا ينطبق عليها، ومذهب الجمهور أنها فعل[5].

وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول، وأخبار هذه الأفعال تجرى مجرى خبر المبتدأ، فما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً

(١) من الآية ١٤ من سورة الأنفال.
(٢) معانى الزجاج ٢/ ٤٠٧ .
(٣) سورة ص الآية ٥٧ .
(٤) معانى الزجاج ٤/ ٣٣٨، ٣٣٩ .
(٥) التذييل ٤/ ١١٧، وانظر الكتاب ٢/ ٤٧، ٤٠٠، ٤/ ١٠٩، والمقتضب ٤/٨٧، والأصول ١/ ٨٢، والحلبيات ٢٢٢، والمسائل المنثورة ٢٠٧، ٢٠٨، والبسيط لابن أبى الربيع ١٦٣، ٧٥٢ .

لهذه الأفعال، ويجوز أن تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها[1]، إلا (ليس) فقد اختلف النحاة فى ذلك على الوجه التالى:

١ - ذهب جمهور البصريين ومعهم الفَرَّاء من الكوفيين إلى جَوَازِ تقدم خبر (لَيْسَ) عليها، فتقول: قائماً ليسَ زيدٌ، قال سيبويه: "ومثل ذلك: كنتُ أخاك، وزيدًا كنتُ له أخاً؛ لأن كنت أخاك، بمنزلة ضربتُ أخاك، وتقول: لستُ أخاك ، وزيداً أعنتُك عليه؛ لأنها فعل، وتصرف فى معناها كتصرف كان"[2]أهـ وهو بذلك يشير إلى أن (ليس) فعل مثل (كان)، وإن لم يكن متصرفاً مثل (كان)، ثم قال : "ومثل ذلك: أعبدَ الله كنتَ مثلَه؛ لأن (كُنْتَ) فعل، والمثلُ مضاف إليه، وهو منصوبٌ، ومثله: أزيدًا لستَ مثلَه؛ لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لَقِيتَ أَخَاه"[3]أهـ.

قال الأعلم: "وقد فُهم من قول سيبويه فى هذا الموضع أنه يجيز: قَائِماً لَيْسَ زَيْدٌ، ويقدم خبر ليس عليها"[4]أهـ.

وقال أبوحيان: "وإلى جواز ذلك ذهب أبوعلى ....، وابن برهان، والزمخشرى، والأستاذ أبوعلى الشلوبين، واختاره ابن عصفور وقال: هو الذى يعطيه كلام سيبويه؛ لأنه أجاز فى الاشتغال: أزيداً لَسْتَ مِثْلَهُ، بنصب زيد بفعل يفسره ليس، ولا يُفَسِّر فى الاشتغال إلا ما يصح له العمل"[5]أهـ.

قال أبوحيان: "واستدل من أجاز ذلك بشيئين:

أحدهما: أنه لا خلاف فى جواز تقديم خبرها على اسمها، ولم يوجد الخبر متقدماً على الاسم وهو غير ظرف ولا مجرور، إلا حيث يجوز تقديم الخبر على العامل، ألا ترى أن (كان) يتقدم خبرها على

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٥ ــ ١٨٧ .
(٢) الكتاب ١/ ٨٩، وانظر السيرافى ٣/ ١٢٢ .
(٣) الكتاب ١/ ٢٣٢ .
(٤) النكت ١/ ٢٣٢ .
(٥) التذييل ٤/ ١٧٩، وانظر الإيضاح العضدى ١٠١، وابن يعيش ٧/ ١١٢، ١١٤، والتوطئة ٢٢٨، وشرح الجزولية ٧٧٣، وشرح الجمل ١/ ٣٨٨، والمقرب ١/ ٩٥

اسمها وعليها، وأن خبر (إنّ) وأخواتها لا يتقدم على اسمها ولا عليها، فلو كانت (ليس) بمنزلة (إنّ) و(ما) فى امتناع تقديم خبرها عليها، لامتنع تقديم خبرها على اسمها، كما امتنع ذلك فى (إنّ) و(مَا) وأخواتها، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها، كما جاز تقديم خبر (كان) على اسمها.

والثانى: قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [1]، فقدم ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ وهو معمول الخبر، ولا يتقدم على الناسخ معمول معموله، إلا حيث يجوز تقديم معمول الناسخ عليه، ألا ترى أنك تقول: يومَ الجمعة كان زيداً قائما؛ لأنه يجوز أن تقول: قائماً يومَ الجمعة كان زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: قامَ يومَ الجمعة إنَّ زَيْداً"[2]أهـ.

٢ - وذهب جمهور الكوفيين وابن السراج وأكثر المتأخرين إلى منع تقدم خبر ليس عليها ، واختاره ابن مالك، بل وزعم بعضهم أن هذا مذهب سيبويه، فلا يجوز عندهم : قائماً ليسَ زَيْدٌ[3] ، واحتجّوا بعدم تصرف (لَيْسَ) فى نفسها، وما لا ينصرف فى نفسه لا يتصرف فى عمله، فلا يجوز تقديم خبرها عليها قياسا على نِعْمَ وبِئْسَ وفعل التعجب، وكذلك مشابهة (لَيْسَ) لـ(مَا) فى نفى الحال، فكما أن (مَا) لا يتقدم خبرها عليها، فكذلك ما يشبهها، كما أن (لَيْسَ) حرف عند بعض النحاة، والحرف لا يتقدم معموله عليه[4].

هذا وقد نسب أبوحيان هذا المذهب إلى ثلاثة من النحاة هم: المبرد، والزّجّاج، والسّيرَافى، وثلاثتهم بُرَءَاءُ مما نسب إليهم، قال أبوحيان: "وأما تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافى، وأبوعلى فى الحلبيات،

(١) من الآية ٨ من سورة هود .
(٢) التذييل ٤/ ١٧٩، ١٨٠، وانظر شرح التسهيل ١/ ٣٥٤ .
(٣) انظر شرح ابن الناظم ١٣٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، والارتشاف ١١٧١/٣، والأصول ١/ ٨٩، ٩٠ .
(٤) الإنصاف ١/ ١٦١، ١٦٢ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، والتذييل ٤/ ١٨٠ .

وابن عبد الوارث، والجرجانى، والسهيلى، وأكثر المتأخرين، إلى أنه لا يجوز"[1]أهـ.

أما براءة المبرّد مما نسبه إليه أبوحيان من منع تقديم خبر (ليس) عليها، فهو كالتالى: أجاز المبردُ تقديمَ خبر (ليس) عليها وتأخّرَه، حيث قال: "و(ليس) تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء"[2]أهـ، وقال أيضا: "ولو قلت فى (ليس) خاصة: وَلَا مُسْتَنْكَرًا أَنْ تُعَقّرا، على الموضع، كان حسنا؛ لأن (ليس) يقدم فيها الخبر، فكأنك قلت: ليس بمنطلقٍ عمرو، ولا قائماً بكر، على قولك: وليس قائما بكر"[3]أهـ.وقال: "إلا أن (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إلا)؛ لأنها فعل، فتقدم خبرها وتؤخره"[4]أهـ، فقد ذهب المبرد إلى أن (ليس) فعل مثل (كان)[5]، ثم قال: "ولو قلت: غُلَامَهُ كانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ، كان جيّداً أنْ تنصبَ (الغُلَامَ) بـ(يَضْرِبُ)؛ لأنه كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله، وكذلك لو قلت: غُلَامَهُ كان زيد ضرب، لكان جيداً؛ لأن (كانَ) بمنزلة (ضَرَبَ)"[6]أهـ.

فهذا تصريح من المبرد بجواز تقدم معمول (ليس) عليها؛ لأنها فعل مثل (كان) وكان يجوز تقديم معمولها عليها، فكذلك (ليس)، كما أن (ليس) يجوز تقديم خبرها عليها، وكُلّ مَا جَازَ أن يتقدم من الأخبار، جاز تقديم مفعوله.

وأما براءة الزّجّاج مما نسبه إليه أبوحيان من منع تقديم خبر (لَيْسَ) عليها، فهو كالتالى: قال الزجاج فى قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ

(١) الارتشاف ٣/ ١٧١ ، وانظر التذييل ٤/ ١٧٨ .
(٢) المقتضب ٤/ ١٩٤ .
(٣) السابق ١٩٥ .
(٤) السابق ٤٠٦ .
(٥) السابق ٨٧ .
(٦) السابق ١٠١، ١٠٢ .

يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1] : "(يوم يأتيهم) منصوب بـ(مصروف)، والمعنى: ليس العذاب مصروفا عنهم يوم يأتيهم"[2]أهـ.

فقد جعل الزجاج الظرف المتقدم على (ليس) وهو (يوم) معمولا للخبر (مصروفا)، ومعنى ذلك أنه يجيز تقديم الخبر عليها؛ لأن تقدم معمول الخبر يؤذن بجواز تقدم الخبر.

وأما براءة السِّيرَافِيّ مما نسبه إليه أبوحيان من منع تقديم خبر (ليس) عيها، فهو كالتالى:

قال السيرافى: "وأما (ليس) فإن الذى يدل عليه قول سيبويه فى باب سأقفك عليه إذا انتهينا إليه أن تقديم الخبر عليها جائز، فتقول: قائماً ليس زَيْدٌ، وبعض النحويين يأباه"[3].

وقال: "وقد فهم من قول سيبويه فى هذا الموضع أنه يجيز: قائماً لَيْسَ زَيْدٌ، فيقدم خبر (ليس) عليها، وقد أنكر بعض النحويين تقديم خبرها عليها، وتقديمه جائز؛ لأن الذى منع (ليس) من التصرف فى نفسها أن معناها فى زمن واحد، وإنما جاز تقديم الخبر فى (ليس)؛ لأنها فعل يتصل بها الضمائر التى ذكرناها، ولا خلاف بين النحويين فى جواز تقديم خبرها على اسمها، كقولك: ليسَ قَائماً زَيْدٌ، فهذا أحد ما يدل على جواز التقديم"[4]أهـ.

فقد صرح السيرافى ــ بما لا يدع مجالا للشك ــ بجواز تقديم خبر لَيْسَ عليها.

وَأَرَى رَأْىَ البصريين ومن وافقهم فى جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها، لقوة مذهبهم وتأييده بالقياس والسماع.

(١) من الآية ٨ من سورة هود.
(٢) معانى الزجاج ٣/ ٤٠.
(٣) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٦٣.
(٤) السابق ٣/ ١٦٥.

إعمال (لاَ) النافية عمل (لَيْسَ)

من الحروف المشبهات بـ(لَيْسَ) فى رفع الاسم ونصب الخبر (لاَ) النافية، و(لاَ) هذه يجوز أن يراد بها نفى الواحد، وأن يراد بها نفى الجميع، فهى محتملة لنفى الوحدة، ولنفى الجنس، والقرينة تعين أحدهما، فإذا قلت: لا رجل حاضراً، صح أن يكون المراد: ليس أحد من جنس الرجال حاضراً، وأن يكون المراد: ليس رجل واحد حاضراً، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر، ولذلك صح أن تقول: لا رجل حاضراً، بل رجلان أو رجال، أما (لاَ) العاملة عمل (إنَّ) فلا معنى لها إلا نفى الجنس نفيا عاما، أى أنها لنفى الجميع، وقد سمع عن بعض العرب وهم الحجازيُّون إعمالها عمل (لَيْسَ)، كما فى قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً ∴ وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا(١)

وقد رأى كثير من النحاة أن إعمالها عمل لَيْسَ قليل، حتى عده بعضهم شاذا، وقد اختلف النحاة فى إعمال (لاَ) عمل (لَيْسَ) على الوجه التالى:

١ - ذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى إعمال(لاَ) عمل (ليس) ، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، بشرط تنكير معموليها، تقول: لا رجل قائماً، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا ينتقض نفى خبرها بـ(إلا) ، وهذا هو المشهور ، وذلك على لغة أهل الحجاز(٢).

قال سيبويه: "وإن شئت قلت: لا أَحَدٌ أَفْضَلَ منك، فى قول من جعلها كـ(لَيْسَ)، ويجريها مجراها ناصبة"(٣)، واحتجوا بالسماع والقياس، فأما السماع فأبيات كثيرة، منها قول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، وانظره فى شرح التسهيل ١/٣٧٦، والمساعد ١/ ٢٨٢، وعمدة الحافظ ١٢٠، وجواهر الأدب ٢٩٢، والبحر ٢/٨٨، والارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والتذييل ٤/ ٢٨٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٩٩، ٣٠٤، والتصريح ١/ ٢٦٧، والأشمونى ١/ ٣٩٧، وابن عقيل ١/ ٢٨٨، والهمع ١/ ٣٩٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٥٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٦ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٠، وانظر ١/ ٥٨، ٢/ ٢٦٩ .

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ∴ فَبُؤْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِينَا(١)

وقول الآخر:

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ∴ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ(٢)

وأما القياس فهو أن (لاَ) عملت عمل (لَيْسَ) لاجتماعهما فى المعنى وهو النفى، من باب حمل النظير على النظير، وإذا جاز قياسها على (إن) فى العمل مع أنها نقيضتها فى المعنى، فحملها على نظيرتها أولى(٣).

٢ - وذهب الفراء والأخفش إلى أنها لا تعمل عمل (ليس)، وما بعدها يكون مبتدأ وخبرا، تقول: لاَ رَجُلٌ قَائِمٌ، واختار هذا المذهبَ الرضيُّ، وهو ظاهرُ مذهبِ أبىحيان، حيث ذكر أن إعمال (لاَ) عمل (ليس) فى غاية الشذوذ والقلة، بخلاف إعمالها عمل (إن) فإنه كثير جداً، ولم يقل بإعمالها إلا البصريون(٤).

واحتج المانعون بأن (لاَ) حرف غير مختص ، فحقه ألا يعمل، كما أنه لم يحفظ الإعمال فى نثر أصلا ولا فى نظم قطعا إلا فى بيتين نادرين هما:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ∴ وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ∴ فَبُؤْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِيْنَا

أما باقى الأبيات التى استشهد بها المجيزون فلا شاهد فيها؛ لاحتمال إهمال (لاَ)؛ لأن الخبر لم يرد منصوباً فيها، ومثل هذا لا ينبغى أن تبنى عليه قاعدة(٥).

---

(١) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، وانظره فى شرح التسهيل ١/٣٧٦، والمساعد ١/ ٢٨٢، والتذييل ٤/ ٢٨٢، والارتشاف ٣/ ١٢٠٩ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب، وانظره فى شرح التسهيل ١/٣٧٦، وشرح أبيت المغنى ٦/ ٢٧١، والجنى الدانى ٥٤ .

(٣) انظر اللباب ١/ ٢٣٨، والمرتجل ١٧٨ .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ٢٦٢، والارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والتذييل ٤/٢٨٤، والنكت الحسان ٧٥، ٧٦، وابن يعيش ١/ ١٠٩، والهمع ١/ ٣٩٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩ .

(٥) انظر التذييل ٤/ ٢٨٣، ٢٨٤، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٦٣ .

وقد نسب أبوحيان هذا الرأى لِلْمُبَرِّد، وتبعه بعض النحويين، وهو منه بَرَاء، حيث قال:

"وزعم الأخفش والمبرد أن (لا) لا تعمل عمل (ليس)، وزعما أن قول سيبويه: وإن شئت قلت: لا أَحَدٌ أَفْضَلَ منك فى قول من جعلها كـ(ليس)، إنما قاله قياساً منه، ولذلك ساغ لهما خلافه"[1].

وبالرجوع إلى المقتضب وجدت الآتى: قال المبرد: "وقد تجعل (لاَ) بمنزلة (ليس)؛ لاجتماعهما فى المعنى، ولا تعمل إلا فى النكرة، فتقول: لا رجُلٌ أفضلَ منك"[2] أهـ.

فقد ذكر فى هذا النص أن (لاَ) تعمل عمل (ليس) حملا لها على (ليس)؛ لاجتماعهما فى المعنى، بل واشترط تنكير معموليها. وهذا كاف فى براءته مما نسبه إليه أبوحيان، زِدْ على ذلك أنه قال أيضا: "وأما قوله:﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فلا يكون (هم) إلا رفعاً؛ لأن (لاَ) لا تعمل فى المعارف ... ، وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك: رجل فى الدار، أو هل رجل فى الدار؟ قلت: لا رجل فى الدار" أهـ. قال الشيخ عضيمة: أى أنها تكون نافية للوحدة فتعمل عمل (ليس) أو تهمل" وقال المبرد: "فمما جاء على قوله (لا رجلٍ فى الدار) قوله:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا ∴ حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

وقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ∴ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ" أهـ

قال الشيخ عضيمة: (نفع) مبتدأ، خبره محذوف، أو (نفع) اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، و(براح) اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، والخبر محذوف، أى لى[3].

٣ - وذهب الزجاج إلى أن (لاَ) تعمل عمل (ليس) فى رفع الاسم خاصة، ولا تعمل فى الخبر شيئاً وهى مع اسمها فى موضع

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٠٨، وانظر التذييل ٤/ ٢٨١، وتوضيح المقاصد ١/٣٩، والهمع ١/ ١٢٥ .
(٢) المقتضب ٤/ ٣٨٢ .
(٣) انظر المقتضب ٤/ ٣٥٩، ٣٦٠ مع الهامش.

رفع على الابتداء، وما بعدهما خبر مرفوع، قال أبوحيان: وهذا فاسد؛ إذ لا عامل له، وقد نصب(١).

وَأَرَى أَنَّ الرأْىَ الراجحَ هو رأى سيبويه ومن تبعه من جواز إعمال (لا) عمل (ليس) فى رفع الاسم ونصب الخبر؛ لقوة حجتهم بالسماع والقياس.

(ما) الكافة، وحقيقتها

تستعمل (ما) فى العربية على وجهين، تكون اسما، وتكون حرفا، فالاسمية أقسام:

١ - موصولة، وهى التى يصلح فى موضعها (الذى) نحو قول الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (٢).

٢ - شرطية نحو قول الله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ (٣).

٣ - استفهامية،نحو قول الله تعالى:﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ (٤).

٤ - نكرة موصوفة، نحو: مررت بما معجب لك.

٥ - نكرة غير موصوفة كالتى فى باب التعجب نحو ما أحسن زيدا.

٦ - أن تكون صفة (عند قوم) وقيل:إنها زائدة.

٧ - أن تكون معرفة تامة، كالتى فى باب نعم وبئس(٥).

وأما الحرفية فلها ثلاثة أقسام: نافية ومصدرية وزائدة، فالنافية قسمان: عاملة وغير عاملة، فالعاملة هى (ما) الحجازية تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر عند أهل الحجاز وأهل تهامة، وغير العاملة الداخلة على الفعل نحو: ما قام زيد، وما يقوم عمرو،

---

(١) انظر معانى القرآن للزجاج ٥/ ٦٣، والارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والتذييل ٤/٢٨١، ٢٨٢، والجنى الدانى ٢٩٣، والهمع ١/ ٣٩٧، والتحفة الوفية للصفاقسى تحقيق الباحث د/ الطنطاوى الطنطاوى جبريل ص١٠/ب.

(٢) من الآية ٤٩ من سورة النحل.

(٣) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة .

(٤) طه الآية/ ١٧ .

(٥) انظر الجنى الدانى ٣٣٦ فما بعدها .

وأما المصدرية فقسمان: وقتية، وغير وقتية، فالوقتية هى التى تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، كقوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ (١)، وتسمى ظرفية أيضاً، وغير الوقتية هى التى تقدر مع صلتها بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبنى ما صنعت، أى: صنعك، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ (٢).

وأما الزائدة فلها أقسام، منها: أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهى التى دخولها فى الكلام كخروجها ، نحو قول الله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (٣)، و﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ (٤) و﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ (٥)، وزيادتها بعد (إن) الشرطية، و(إذا) كثيرة.

ومنها أن تكون كافة ، وهى التى تقع بعد (إنَّ) وأخواتها ، نحو : ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (٦) وبعد (رُبَّ)، وكاف التشبيه فى الأكثر، وقد جاءت (ما) الكافة أيضا بعد (قَلَّ) إذا أريد بها النفى، نحو: قَلَّمَا يَقُولُ ذَلِكَ أَحَدٌ(٧).

فـ(ما) الكافة حرف ، وإذا لحقت (إنَّ) وأخواتها ارتفع ما بعدها بالابتداء، وكفتها عن العمل وجاز أن تليها الجملة الفعلية، فتكون (ما) الكافة مهيئة وموطئة ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾(٨)، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ (٩).

---

(١) من الآية ١٠٨ من سورة هود .
(٢) من الآية ٢٥ من سورة التوبة .
(٣) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .
(٤) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.
(٥) من الآية ١٢٤ من سورة التوبة .
(٦) من الآية ١٧١ من سورة النساء.
(٧) الجنى الدانى٣٢٢ فما بعدها بتصرف، وانظر المعجم المفصل فى الإعراب ٤٠١ ــ ٤٠٥،والمغنى٣٩٠فما بعدها،والارتشاف٣/١٢٨٤،والهمع١/١٤٤ .
(٨) من الآية ٢٨ من سورة فاطر.
(٩) من الآية ٦ من سورة الأنفال.

وقد نسب أبوحيان لابن دُرُسْتُوَيه القول بأن (ما) الكافة هذه اسم بمنزلة المضمر المجهول، أى ضمير الشأن لما فيها من التفخيم، وهى اسم لهذه الأدوات (إنّ أو إحدى أخواتها)، والجملة بعدها فى موضع الخبر، قال أبوحيان: "وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول، لما فيها من التفخيم، والجملة بعدها فى موضع الخبر، ومفسرة له، ولم تحتج إلى رابط"[1] ، وكذلك ذكره فى التذييل والتكميل، وذكر محقق التذييل والتكميل الدكتور حسن هنداوى، أن الأَبَّذِىّ واللَّوْرَقِىّ فى شرحيهما للجزولية قد ذكرا ذلك[2]، وكذلك ذكر ابن هشام فى المغنى، ورد كلام ابن درستويه، حيث قال: ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها[3].

ورد أبوحيان أيضا كلام ابن درستويه حيث قال : "وقد عَدَّ النحويون وجوه (ما) فى الاسمية ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيرا، فالقول به باطل ... ، ولو كان الأمر على ما زعموا لجاز استعمال (ما) معمولة لجميع نواسخ الابتداء، كما يجوز ذلك فى ضمير الشأن"[4].

وكذلك ذهب ابن هشام اللَّخْمِىّ حيث قال : "وكان ابن درستويه يذهب فى قولهم : (إنما زيد قائم)إلى أن (ما) مجهولة بمنزلة الضمير المجهول، وأنها فى محل الاسم، وأن الجملة بعدها فى محل الخبر، لما فى الكلام من معنى التفخيم والتعظيم ....، وهذا الحكم عنده فى (كأنما) أو (لعلما) و(ليتما)" [5] ، وكذلك ذكر الرضى فى شرحه للكافية[6].

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٨٤ .
(٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٤٨ هامش ٢، ١٥٢ هامش ٣ .
(٣) المغنى ٤٠٤ .
(٤) التذييل ٥/ ١٤٨، ١٥٢ .
(٥) الفوائد المحصورة ٢٧١ .
(٦) ٤/ ٣٣٨ .

والحقيقة أن ابن درستويه برئ من ذلك ، فقد رجعت إلى (كتاب الكُتَّاب) لابن درستويه فوجدت هذه النسبة غير صحيحة، حيث قال :

"أما (مَا) فإنها قد تقع فى الكلام ملغاة عند عامة النحويين، لو حذفت لما تغير معنى الكلام بحذفها، وإنما يؤتى بها توكيدا، كقوله عزوجل: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (١) فلو قيل: فبرحمة لتم المعنى وإن ذهب التوكيد ... ثم قال: فمن حروف المعانى التى توصل بـ(ما) : إنَّ وأنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ ولَكِنَّ، إذا وقعت بعدهن على ما فسرنا (وتفسيره الذى ذكره أنها ملغاة، وليست اسما لإن أو إحدى أخواتها بمنزلة ضمير الشأن كما قيل عنه)، كقول الله عزوجل: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ (٢)، وكقوله: ﴿ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ (٣)، وكقول الشاعر:

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ∴ إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ(٤)

وكقول الآخر:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ ∴ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ(٥)

وكقولك: لكنما أنا أخوك، يكتب كل هذا موصولا، فإن وقت (ما) بعد هذه الحروف بمعنى (الذى) لم يجز وصلها، وذلك مثل قول الله عزوجل: ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ (٦)، ومثل قولك: لَيْتَ مَا عِنْدَ زَيْدٍ عِنْدَنَا، وكأنَّ ما يَكْفِيكَ لا يُرْضِيكَ، ولَعَلَّ ما تُرِيدُ لا يَكُون، كل هذا يُفْصَل؛ لأنها ههنا اسم تام له صلة، فلو ألغيت لم يجز ذلك؛ لأنها لا تشبه الحروف"(٧)أهـ.

---

(١) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .
(٢) من لآية ٧ من سورة الرعد .
(٣) من الآية ٢٧ من سورة يونس .
(٤) البيت من البسيط، وقائله النابغة، وانظره فى ديوانه ص١٦، والخصائص ٢/ ٤٦٠، وابن يعيش ٨/ ٥٤، ٥٨ .
(٥) البيت من الطويل، وقائله سويد بن كراع، وانظره فى الكتاب ٢/ ١٣٨، وابن يعيش ٨/ ٥٤، ٥٨، ١٣١ .
(٦) من الآية ١٣٤ من سورة الأنعام .
(٧) كتاب الكتاب ٥٤ ــ ٥٦ .

والنص السابق يبين لنا أن ابنَ درستويه قال بحرفية (ما) الكافة، ولم يقل باسميتها، وقال: إنها تكتب موصولة بإنَّ وأخواتها، وهذا دليل على حرفيتها، ولو كانت اسماً لكتبت مفصولة عن إن وأخواتها كـ(ما) الموصولة، وقد مثل لذلك، و(ما) كافة تلغى عمل إن وأخواتها، وتهيئ دخول إن وأخواتها على الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، فيعرب ما بعدها مبتدأ وخبراً إذا دخل على الجملة الاسمية، ويعرب فعلا وفاعلا إذا دخل على الجملة الفعلية ، وقد مثل للحالتين بعد أن ذكر إلغاءها، فالجملة الفعلية كقول الله تعالى:﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ﴾ [1] فلما ألحقت (ما) بـ(كأن) كفتها عن العمل، ودخلت على الجملة الفعلية:﴿أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ﴾، وبقية الأمثلة دخلت على الجملة الاسمية.

وفى النهاية أقول: إن ما نسبه أبوحيان وغيره لابن درستويه غير صحيح، فقد قال بحرفية (مَا) الكافة، ولم يقل باسميتها، ولعله ذكر ذلك فى كتب أخرى له اطلع عليها هؤلاء العلماء الأجلاء . لم تصلنا.

مدخول (ظن) وأخواتها

النواسخ جمع ناسخ ، والنسخ معناه الإزالة والتغيير، وهو رفع الشىء، وقد جاء الشرع بما تعرف العرب إذ كان الناسخ يرفع حكم المنسوخ، قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾[2].

و(ظن) وأخواتها أفعال ناسخة، لأنها تنسخ حكم الابتداء والخبرية، فتغير إعرابهما إلى مفعولين منصوبين، كما يتغير المعنى بدخولها.

ـ وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن (ظَنَّ) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما .

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة يونس.
(٢) البقرة / ١٠٦ .

قال سيبويه: "وتقول: حسبتك إياه، وحسبتنى إياه؛ لأن حسبتنيه، وحسبتكه قليل فى كلامهم؛ وذلك لأن حسبت بمنزلة (كان) إنما يدخلان على المبتدأ والمبنى عليه، فيكونان فى الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذى يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد سبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان)، وكذلك الحروف التى بمنزلة حسبت وكان؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبنى عليه فيما مضى يقينا أو شكاً أو علماً، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك، كضربت وأعطيت، إنما يجعلان الأمر فى علمك يقينا أو شكا فيما مضى"(١)أهـ.

وقال فى موطن آخر مصرحا بهذا المذهب:"وإنما افترقت حسبتُ وأخواتها والأفعال الأُخَر؛ لأن حسبت وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنى عليه؛ لتجعل الحديث شكاً أو علماً، ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول، كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأخر إنما هى بمنزلة اسم مبتدأ، والأسماء مبنية عليها، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ، فلما صارت حسبت وأخواتها بتلك المنزلة ، جعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت: إننى ولعلنى، ولكننى وليتنى؛ لأن إنّ وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذى يقع بعدها؛ لأنها إنما دخلت على مبتدأ، ومبنى على مبتدأ"(٢)أهـ.

وكلام سيبويه واضح فى أن مدخول هذه الأفعال (ظَنَّ وأخواتها) مبتدأ وخبر، وهى مثل كَانَ وأخواتها، وإنّ وأخواتها فى الدخول على المبتدأ والخبر، ولا يجوز الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنه فى الأصل مبتدأ، أما المفعول الثانى فهو فى الأصل خبر، والخبر هو المتمم للفائدة مع المبتدأ، فكذلك المفعول الثانى.

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٥، ٣٦٦ .
(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٨، وانظر النكت للأعلم ١/ ٦٦١ .

وقال الصَّيْمَرِيّ: "باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين، ليس لك أن تقتصر على أحدهما، هذا الفعل يدخل على مبتدأ وخبره، والدليل على ذلك: أنك إذا نزعت الفعل عنهما وجدتهما كلاماً تاماً، وذلك قولك: ظننت أخاك منطلقاً، وخلت بكراً شاخصاً، وحسبت هنداً قائمة، ورأيت محمداً عالماً، إذا أردت رؤية القلب، وكذلك علمت زيداً مقيماً، ووجدت قومك سائرين، إذا أردت وجود القلب، وهذا كلام تام، وكذلك أخواتها، إذا حذفتها كان ما بعدها كلاماً تاماً، ولا يجوز فى شىء من هذه الأفعال أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، والعلة فى ذلك: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، فلابد لكل واحد منهما من صاحبه؛ لأن بمجموعهما تصح الفائدة للمخاطب"(١) أهـ.

ـ وذهب الفراء إلى أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين، شبهت بما طلب اسمين من الأفعال، أحدهما مفعول به، والثانى حال، فشبه الثانى فى هذا الباب بالحال(٢) ، أى أن الفراء يذهب إلى أن الثانى فى هذا الباب منصوب على التشبيه بالحال، مستدلا بوقوعه جملة، وظرفاً، وجاراً ومجروراً.

وعورض بوقوعه معرفة،وضميراً،وجامداً،وبأنه لا يتم الكلام بدونه(٣).

ـ هذا وقد نسب أبوحيان إلى السُّهَيْلِيّ القول بأن (ظَنَّ) وأخواتها لا تدخل على المبتدأ والخبر، ولكنها دخلت على مفعوليها ابتداء كأعطيت.

قال أبوحيان: "مذهب الجُمْهُور: أن (ظَنَّ) وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر، ومذهب السُّهَيْلِيّ إلى أنها ليست داخلة عليهما، بل هى مع مفعوليها كأعطيت فى أنها استعملت معهما ابتداء"(٤) أهـ.

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٣، وانظر فى ذلك: الأصول ١/ ١٨٠، ١٨١، وأسرار العربية ١٥٩، والإيضاح العضدى ١٣٠، والفصول الخمسون ١٧٤

(٢) الارتشاف ٤/ ٢٠٩٧ .

(٣) التصريح ٢/ ١٥٣، وانظر المساعد ١/ ٣٥٢ .

(٤) الارتشاف ٤/ ٢٠٩٧ .

وقال أيضا: "وزعم أَبُوزَيْد السُّهَيْلِيّ أن ذلك باطل، يعنى قول الجمهور، بل هذه الأفعال بمنزلة أعطيت فى أنها استعملت مع مفعوليها ابتداء، قال: والذى حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر، فيكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، قال: وهذا باطل، بدليل أنك تقول: ظننت زيداً عمراً، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، ألا ترى أنك لم ترد أن تقول: ظننت زيداً شبه عمرو، بل عمراً نفسه.

والصحيح ما ذهب إليه النحويون، وليس دليلهم على مذهبهم ما توهمه، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال"[1] أهـ.

ـ والحقيقة أن السُّهَيْلِيّ برئ مما نسبه إليه أبوحيان براءة الذئب من دم ابن يعقوب، والعجيب أن بعض النحاة نسب ذلك أيضا إلى السهيلى، منهم ابن عقيل، والشيخ خالد الأزهرى[2].

وكلام أبىحيان يفهم منه أن السُّهَيْلِيّ توهم ما لم يقله النحويون، ظنا منه أن دليلهم على كلامهم: رجوع مفعولى ظن وأخواتها إلى أصلهما المبتدأ والخبر عند حذف الفعل أو عدم ذكره، فأبطله بقولهم: ظننت زيداً عمراً؛ لأنه لا يجوز: زيد عمرو، إلا على جهة التشبيه، وهذا غير مراد.

ثم رَدّ أبوحيان كلام السهيلى ـ المدعى عليه ـ قائلا : إن استدلال السهيلى ليس فى محله؛ لأن النحويين لم يستدلوا على كلامهم بما حكاه عنهم ، وإنما استدلوا بعود المفعولين إلى أصلهما المبتدأ والخبر، عند إلغاء الفعل عن العمل.

وبالرجوع إلى كتب السهيلى وجدت براءة السهيلى مما نسبه إليه أبوحيان وغيره ، حيث قال : "وأما نصب علمت وظننت

(١) انظر التذييل والتكميل ٣/ ٩٣٦، ٩٣٧، والتصريح ٢/ ١٥٣ .
(٢) انظر المساعد ١/ ٣٥٢، والتصريح ٢/ ١٥٣ .

لمفعولين، فليس هنا مفعولان فى الحقيقة، إنما هو المبتدأ والخبر"[1]أهـ.

وقال ايضا: "ونظير إعمالهم علمت وأخواتها فى المبتدأ والخبر اللذين هما بمعنى الحديث إعمالهم كان وأخواتها فى الجملة"[2]أهـ.

وهذا كاف فى الرد على ادعاء أبىحيان ومن نهج نهجه، ورأيه لم يخالف رأى جمهور النحويين وهو ما نميل إليه ونؤيده.

الحال المؤكدة

الحال فى اللغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، ويذكر لفظه ويؤنث.

وفى الاصطلاح: وصف فضلة منصوب ، يبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول، أو منهما معا، أو من غيرهما وقت حدوث الفعل.

ومعنى كونه فضلة:أنه ليس أحد ركنى الإسناد فى الجملة،كالمبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، وليس المقصود أنه من فضول الكلام، ويستغنى عنه المعنى، فقد يكون الحال ساداً مسد الخبر وحينئذ لا يمكن حذفه، كقولك: أكثر شربى الشاى مخلوطاً باللبن، فلا يمكن حذف الحال (مخلوطا)؛ لأنه قام مقام الخبر، وهو عمدة، وقد يكون وجود الحال ضرورياً لصحة المعنى كما فى قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [4]، فوجود الحال ضرورى لصحة المعنى[5].

ـ وتتعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التى ينبنى عليها التقسيم، فتنقسم بحسب ثباتها وعدمه إلى منتقلة، وهى التى تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة، ثم تفارقه بعدها مثل: أقبل زيدٌ

(١) نتائج الفكر ٣٣٩، ٣٤٠ .
(٢) نتائج الفكر ٣٤١ .
(٣) النساء / ١٤٢ .
(٤) الشعراء / ١٣٠ .
(٥) انظر الارتشاف ٣/ ١٦٠٠ .

مسروراً، وثابتة، وهى التى تبين هيئة صاحبها وتلازمه، ولا تكاد تفارقه.

وتنقسم بحسب التأسيس والتأكيد قسمين: مؤسسة ، وهى الحال التى تفيد معنى جديدا لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها، وتسمى المبيّنة؛ لأنها تبين هيئة صاحبها[1]، تقول: وقف الاسد فى قفصه غاضباً، ثم هدأ حين رأى صاحبه مُقْبِلاً، فكل من (غاضباً) و(مقبلاً) حال مؤسسة؛ لأنها أفادت فى الجملة معنى جديداً، لا يفهم عند حذفها، ولا يستفاد من سياق الكلام بدون ذكرها .

أما الحال المؤكدة فهى التى يستفاد معناها بدونها[2]، أى أنها لا تفيد معنى جديداً، بل يعطى معناها الكلام الذى تكون فيه[3]، فهى تقوى معنى موجوداً فى الجملة قبل مجيئها، سواء أكان المعنى الذى تؤكده هو معنى عاملها، أو معنى صاحبها، أو معنى الجملة التى قبلها ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقى من الجملة، وذلك نحو قولك: لا تَظْلِم الناسَ بَاغِياً، فالبغى هو الظلم، ولو حذف الحال ما تقضى المعنى ولا تغير، ولفهم معناه من بقية الكلام .

وقد ذكر سيبويه الحال المؤكدة فقال: "وذلك قولك: هو زَيْدٌ معروفاً، فصار المعروف حالا، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله، أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبته أو الزمه معروفا، فصار المعروف حالا، كما كان المنطق حالا حين قلت: هذا زَيْدٌ منطلقاً، والمعنى: أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت: معروفاً، ولا يجوز أن تذكر فى هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف؛ لأنه يعرف ويؤكد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد، ولا يؤكده، ومعنى قوله (معروفاً): لا شك، وليس

(١) الهمع ٢/ ٣١٧ .
(٢) الأشباه والنظائر ٣/ ١٧٧ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٨ .

ذا فى منطلق، وكذلك هو الحق بينا ومعلوما، لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق"[1] أهـ.

والحال المؤكدة تأتى على عدة وجوه:

١ - مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى ، كما فى قول الله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [2] فالرسالة صفة ملازمة للرسول، وهو وصف ثبت لصاحبه لا يفارقه.

٢ - مؤكدة لعاملها معنى فقط، كما فى قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [4]، وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [5] وقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [6].

٣ - مؤكدة لمضمون جملة ابتدائية، فيلزم تأخيرها، وإضمار عاملها، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [7] ومعنى هذا : أن الحال يكون معناها مؤكداً مضمون جملة قبلها بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً فى الغالب، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة، ويترتب على هذا أن تكون الحال ثابتة ملازمة صاحبها تبعا لذلك، نحو: مُحَمَّدٌ أَبُوكَ رَحِيماً، فـ(رحيماً) حال من (أب) الذى هو صاحبها الملازمة له، ومعناها وهو (الرحمة) يوافق المعنى الضمنى للجملة التى قبلها فالأبوة لا تتجرد من الرحمة ، كما أن المعنى الضمنى للجملة هو معنى الحال؛ إذ مضمون (محمد أبوك) أنه رحيم

(١) الكتاب ٢/ ٧٨ ، ٧٩ .
(٢) النساء / ٧٩ .
(٣) الأعراف / ٧٤ .
(٤) التوبة / ٢٥ .
(٥) النمل / ١٠، والقصص/ ٣١ .
(٦) مريم/ ٣٣ .
(٧) البقرة/ ٩١، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥٥، والكافية الشافية ٢/٧٥٦ .

بداعي الأبوة التى تقتضى الرحمة والشفقة، فلهذا كان معنى الحال مؤكداً مضمون الجملة التى قبلها، والحال فيها ملازمة صاحبها.

ويشترط فى هذه الجملة التى قبلها: أن تكون اسمية، وأن يكون طرفاها (وهما المبتدأ والخبر) معرفتين جامدتين، ولابد أن تتأخر الحال عنهما معا وعن عاملها، وأن يحذف عاملها وصاحبها وجوبا[1].

٤ - مؤكدة لصاحبها، وهى التى تؤكد صاحبها، نحو قولك: خرج الطلاب كله جميعاً، فـ(جميعا) حال من الطلاب، وهى مؤكدة؛ لأن كلا من اللفظين يدل على العموم والشمول.

وقد أنكر ابن هشام على ابنى مالك تمثيلهما للحال المؤكدة لعاملها بقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[2] وقال: إن هذه الحال مؤكدة لصاحبها لا لعاملها، وجعل ذلك سهواً منهما، فـ(جميعاً) لا يستفاد معناها من الفعل (آمن) حتى تكون مؤكدة له[3].

ـ والحال المؤكدة أثبتها جمهور النحويين[4]، ونسب أبوحيان للفراء والمبرد والسهيلى إنكار الحال المؤكدة، فقال: "وقد أنكر الفراء، وتبعه السهيلى وجود الحال المؤكدة"[5] أهـ.

وقال: "والحال إن دلت على معنى لا يفهم مما قبلها فهى المبنية، وإن دلت فهى المؤكدة، وأثبتها الجمهور، وذهب الفرّاء، والمبرّد، والسُّهَيْلِيّ إلى إنكارها، وقال الفراء: الحال لابد من تجدد فائدة عند ذكرها، كقيلهم: عبدالله عندك قائماً، لأنه ليس فى (عندك)

(١) انظر شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٣٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧١٦.
(٢) يونس/ ٩٩.
(٣) انظر المغنى ٢/ ٥٣٧، وشرح الشذور ٢٦٨، والأشمونى ٢/ ٢٥٢.
(٤) انظر ابن يعيش ٢/ ٦٤، ٦٥، والمقتصد ١/ ٦٨٢، والأمالى الشجرية ٢٢/٣، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٤٢، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٣٩، والمرتجل لابن الخشاب ١٦٤.
(٥) الارتشاف ٣/ ١٥٦٢، وانظر منهج السالك ١٨٢.

ما يدل على قيام، فإن كان ما قبله يدل عليه نحو: زيد على الفرس راكباً، فهو منصوب على القطع، وكذا لو قلت: جاء زيد الظريف، إذا كان زيد لا يعرف إلا بالظريف، ثم سقطت منه (ال) قيل: قام زيد ظريفاً، فينصب على القطع، وإذا كان يعرف دون الظريف وسقطت (ال) انتصب على الحال، وإذا قلت: الظريف، وهو لا يعرف به فلا ضمير فى الظريف من الأول، وهو مكرر عليه، وتقديره: قام زيد قام الظريف، كقول القائل: نظرت إلى شيء بغل أو حمار"[1]أهـ.

ـ والنص واضح فى إنكار الفراء والمبرد والسهيلى للحال المؤكدة، والحقيقة أنّ المبرّدَ والسّهَيلِيّ بريئان مما نسب إليهما.

فالمبرد قد عقد بابا للحال المؤكدة، قال: هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها، وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل، تقول: زيد أبوك حقا، وهو زيد معروفا، وأنا عبدالله أمراً واضحاً، وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها؛ لأنك إذا قلت: هو زيد، وأنا عبدالله، فإنما تخبر بخبرين، فإذا قلت: معروفاً، أو بينا، فإنما المعنى أنى قد بينت لك هذا وأوضحته، وفيه الإخبار؛ لأنه يدل عليه، ولو قلت: أنا عبدالله منطلقا، لم يجز؛ لأن المنطلق لا يؤكدنى، ألا ترى أنك لو قلت: أنا عبدالله منطلقاً لكان المعنى فاسداً، لأن هذا الاسم لا يكون لى فى حال الانطلاق ويفارقنى فى غيره، ولكن يجوز أن تقول: أنا عبدالله، مصغرا نفسك لربك، ثم تقول: آكلا كما يأكل العبيد، وشاربا كما يشرب العبيد؛ لأن هذا يؤكد ما صدرت به، وكذلك لو قلت مفتخراً أو موعداً: أنا عبدالله شجاعا بطلاً، وهو زيد كريماً حليماً، أى فاعرفه بما كنت تعرفه به كان جيدا، وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"[2]أهـ.

(١) الارتشاف ٣/ ١٦٠٠، وانظر منهج السالك ١٨١، ١٨٢ .
(٢) المقتضب ٤/ ٣١٠، ٣١١ .

ولا أدرى كيف نسب أبوحيان للمبرد هذا، وقد عقد المبرد باباً للحال المؤكدة؟ والمبرد موافق لسيبويه فى وجود الحال المؤكدة، وكلامه كلام سيبويه[1]، فهو برئ مما نسبه إليه أبوحيان .

ـ وأما السهيلى فهو برئ مما نسبه إليه أبوحيان أيضا، فلم ينكر الحال المؤكدة، حيث قال: "وأما الحال فنحو: مشيت مشياً، وأنت تريد (ماشياً)، فقد تقول: مشيت ماشياً، وقعدت قاعداً، بجعلها حالا مؤكدة"[2]أهـ.

وهو بذلك موافق كلام سيبويه حيث قال : "ومما يجئ توكيداً وينصب قوله: سير عليه سيراً، وانطلق به انطلاقاً، وضرب به ضرباً، فينصب على وجهين، أحدهما: على أنه حال، على حد قولك: ذهب به مشيا، وقتل به صبراً"[3]أهـ.

وقال السهيلى أيضا: "وأما قوله عزوجل: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[4] فقد حكموا أنها حال مؤكدة، ومعنى الحال المؤكدة: أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأن التوكيد هو المؤكد فى المعنى، وذلك نحو: قم قائماً، ومشيت ماشياً، وأنا زيد معروفاً، هذه هى الحال المؤكدة فى الحقيقة، وأما ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ فليست بحال مؤكدة؛ لأنه قال: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ ، وتصديقه لما معهم ليس فى معنى الحق، إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقا لفلان، ولا مكذبا له ، بل الحق فى نفسه حق، وإن لم يكن مصدقا لغيره"[5]أهـ.

ـ وكلام السهيلى واضح كل الوضوح فى إثبات الحال المؤكدة، وليس كما ادعى عليه أبوحيان، وإنما الذى ينكره السهيلى هو أن (مصدقا) فى قول الله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ حال مؤكدة، وقد

(١) الكتاب ٢/ ٧٨، ٧٩ .
(٢) نتائج الفكر ٣٥٦ .
(٣) الكتاب ١/ ١١٨ .
(٤) البقرة / ٩١ .
(٥) نتائج الفكر ٣٩٧ .

علل لذلك كما هو واضح فى النص المذكور، وهى عنده حال من (ما) فى قول الله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾[1]، أو أنه حال عمل فيها ما فى الألف واللام من معنى الإشارة، والتقدير: هو ذلك الحق مصدقا[2].

وليس معنى أنه خالف بعض النحويين فى إعراب (مصدقا) فى الآية السابقة حالا مؤكدة، أنه ينكر وجود الحال المؤكدة كما ادعى أبوحيان، ولكل وجهة هو موليها.

زيادة اللام

اللامُ المفردة ثلاثةُ أقسام، عاملة للجر ، وعاملة للجزم ، وغير عاملة، وللام الجر اثنان وعشرون معنى[3]، منها: التوكيد، وهى اللام الزائدة، وهى أنواع: منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله، ومنها اللام المسماة بالمقحمة، وهى المعترضة بين المتضايفين، وذلك فى قولهم: يا بؤس للحرب، ومنها لام التقوية، وهى المزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتآخره، أو كونه فرعا فى العمل، كما فى قول الله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾[4] ، ومنها لام المستغاث عند المبرد، واختاره ابن خروف، بدليل صحة إسقاطها[5].

وقد نسب أبوحيان لسيبويه والفارسى القول بعدم ذكرهما للام الزائدة، والحقيقة تخالف ما قاله أبوحيان: (ولم يذكر سيبويه زيادة اللام، وتابعه أبوعلى) [6].

---

(١) البقرة/ ٩١ .
(٢) النتائج ٣٩٨ .
(٣) انظرها فى المغنى ٢٧٥ .
(٤) من الآية ٧٨ من سورة الأنبياء.
(٥) انظر المغنى ٢٨٤ ــ ٢٨٩ .
(٦) الارتشاف ٤/ ١٧٠٩ .

فقد ذكر سيبويه زيادة اللام حيث قال: "وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك، فى معنى: لا أبالك ...، ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذ اضطر ، للنابغة:

١١ـ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

حملوه على أن اللام لو لم تجئ لقلت: يا بؤس الجهل، وإنما فعل هذا فى المنفى تخفيفاً كأنهم لم يذكروا اللام"(١) أهـ.

وقال الأعلم موضحا كلام سيبويه: "وزيادة اللام شاذة، ولا تزاد إلا فى (لاَ) والنداء، كقولك: (يا بؤس للجهل)، وأخرجه سيبويه عن القياس، وذكر الأشياء الشاذة ليؤنس بشذوذه، وأصل هذا عنده: أن الإضافة كما لا تعرف إضافة (مثل) إلى (زيد) فى قولك: لا مثل زيد، فالأصل عنده فى (لا أبالك): (لا أباك) ... إلخ"(٢)أهـ.

هذا وقد ذكر ابن هشام والمرادى والإربلى أن سيبويه قال بزيادة اللام(٣).

أما أبوعلى الفارسى فقد قال بزيادتها أيضا، وقد رجعت إلى كتب أبى على الفارسى فوجدته قد قال : "فأما (على) فى قوله: (إن لم يجد يوما على من يتكل) فزائدة، ... وفى التنزيل: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٤)، و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٥)"أهـ(٦).

وقال: "فأما اللام فى قوله: (لعزة) ، فتحتمل أمرين، أحدهما: أن تكون متعلقة بـ(مخامر)، على حد قوله : ﴿رَدِفَ لَكُم﴾... كما تقول: ردفكم ... ، فأما اللام فى قوله تعالى: ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ (٧)، فيجوز

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٦ ــ ٢٧٨ .
(٢) النكت ١/ ٥٩٨ .
(٣) انظر المغنى ٢٨٦، والجنى الدانى ١٠٧، وجواهر الأدب ٧٨ .
(٤) النمل/ ٧٢ .
(٥) يوسف/ ٤٣ .
(٦) المسائل العسكرية ١٩١ .
(٧) يوسف/ ٥ .

أن تكون على حد قوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ يدل على ذلك قولـه: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ [1]، فوصل الفعل بغير لام"[2]أهـ. وهذا يرد كلام أبىحيان.

إعراب المخصوص بالمدح أو الذم

المخصوص هو المقصود بالمدح أو الذم فى نحو قولـك: نعـم الرجل محمد، وبئس الرجل أبولهب.

وعلامته: أن يصلح لجعله خبراً عن الفاعل بعـد وصـفه بمـا يناسبه من مدح أو ذم،فتقول: الرجل الممدوح محمد،والرجل المذموم أبولهب.

ويمكن أن يعرف بصلاحيته لجعله مبتدأ، والفعل والفاعل خبـراً عنه، فتقول: محمدٌ نعم الرجل.

ويشترط فيه أمران: مطابقته للفاعل معنى ولـو بالتأويـل،وأن يكون معرفة أو قريبا منها؛لأنه للتخصيص بعد التعميم،فلا يجوز:نعـم الإنسان رجل؛ لأنه نقل من جهالة إلى جهالة، ويكاد المخصوص يكون مناط الفائدة فى أسلوب المدح والذم، ويكفى أن تضرب صـفحا عـن ذكره، فتقول:نعم الرجل،وتسكت لترى الحيرة التى تسيطر على نفـس السامع، فإذا ذكرت المخصوص ، وقلت: محمد، زالت الحيرة بتعيينه من بين أفراد جنسه، فهو ركن فى الإسناد بمثابة الفاعل بعد فعلـه، والخبر بعد مبتدئه،ولذلك كان ذكره واجباً،ولا يجوز حذفه إلا إذا ذكر فى الأسلوب ما يشعر به ويدل عليه،كما فى قول الله تعالى:﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[3]، والمراد (أيوب) عليه السلام، ولم يـذكره لتقدم قصته.

والمخصوص بمثابة الجواب على تساؤل السامع وتـردده فـى المعنى بالمدح أو الذم، وهو كالنتيجة لمقدمة أريد بها التمهيـد لـه، ولذا فإننا نرى أن مكانه يجب أن يكون بعد الفعل وفاعلـه، أو بعـد

(١) هود/ ٥٥ .
(٢) المسائل الشيرازيات ٢٩٠، ٢٩١، وانظر ٥٩٩، ٦٠٠ .
(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

الفعل ومميز الضمير؛ لأن هذه الوظيفة لا يؤديها إلا ما كان مؤخراً ، ويدعم ابن مالك هذه الفكرة في الخلاصة إذ يقول:

وَيُـذْكَرُ الْمَخْصُـوصُ بَعْـدُ مُبْتَـدَا ∴ أَوْ خَـبَرَ اسْـمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا(١)

فقوله: (ويذكر المخصوص بعد) دل على شيئين: أنه يذكر، وأنه مع الذكر يؤخر ، ويقى هذا الكلام قوله فى البيت الذي بعده:

وَإِنْ يُقَـدَّمْ مُشْـعِرٌ بِـهِ كَفَـى ∴ كَـالْعِلْمُ نِعْـمَ الْمُقْتَنَـى وَالْمُقْتَفَـى

حيث جعل المقدم فى هذا المقام مشعراً بالمخصوص، ولـيس مخصوصاً(٢)، وتمسك بهذا الرأى فى (الكافية الشافية) (٣)، ولكنه فـى (التسهيل) أجاز تقديم المخصوص بشرط صلاحيته للتأخير(٤).

وللتوفيق بين هذين الرأيين لابن مالك نقول: إن قوله (ويـذكر المخصوص بعد) أى غالبا، وقوله: (وإن يقدم مشعر به) أى بمعنـاه كفى عن ذكره مؤخرا أعم من كون المتقدم مخصوصـاً إن صـلح أو غيره إن لم يصلح(٥)، والمقدم إن صلح لجعله مخصوصاً مؤخراً تحتم إعرابه مبتدأ مخبرا عنه بالجملة التى تحمل العموم نحو: البـر نعـم العمل، وإن لم يصلح لا يحبس على الابتداء، فيصح أن يكـون خبـر المبتدأ محذوف، أو مفعولا لفعل محذوف، وقد اختلفوا فـى إعـراب المخصوص على أربعة أوجه: وجهان مشهوران، وآخران ضعيفان.

أما الوجه الأول المشهور فهو: أن يعرب المخصـوص مبتـدأ، والجملة قبله خبر عنه، ومن السهل تطبيق هذا الكلام علـى قولـك: (نِعْمَ الرجلُ محمدٌ)، والرابط بين المبتدأ والخبر هو عموم الفاعـل إن جعلت (ال) جنسية، أو تكرير المبتدأ بمعناه، إن جعلت (ال) عهدية.

وهذا هو مذهب سيبويه والأخفش(٦).

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ١٦٦ .
(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ١٦٦، ١٦٧ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٤، ١١١٠ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٦، ١٧ .
(٥) أشتات مجتمعات للدكتور فؤاد الحطاب ص٢١ .
(٦) انظر الكتاب ٢/ ١٧٦، والارتشاف ٤/ ٢٠٥٤، وإعـراب القـرآن للنحـاس ١/٢٤٧، وابن يعيش ٤/ ٤٩٩ .

وإنما أخر المبتدأ على هذا الإعراب لوجهين:

١ - أنَّ نِعْمَ وبِئْسَ لما تضمنا المدح والذم العامين جريا مجرى حروف الاستفهام فى دخولها لمعنى زائد، فكذلك ما أشبهها، فأخر المخصوص لذلك.

٢ - أن هذا الأسلوب كلام جرى مجرى الأمثال،والأمثال لا تغير[١].

وأما الوجه الثانى المشهور فهو: أن يعرب خبر مبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير فى نحو: نعم الرجل محمد؛ هو محمد، وهذا الوجه مبناه على افتراض سؤال صدر لما قيل: نعم الرجل، إذ فهم منه ثناء على واحد من هذا الجنس، فكأنه قيل: من هذا الذى أثنى عليه؟ فقيل: محمد، أى هو محمد، قال أبوحيان: ونسب هذا إلى سيبويه، وقال به جماعة منهم الجرمى والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفارسى وابن جنى والصيمرى"[٢].

وواضح من نص أبى حيان أن (الصيمرى) يقول بالرأى الثانى هذا فى إعراب المخصوص ، والحقيقة أن (الصيمرى) قال بالوجه الأوّل واخْتَارَه، ثم أجازَ الوجه الثانى، حيث قال: "والرجل فى قولك: نعم الرجل زيد، مرتفع بنعم ارتفاع الفاعل بفعله، وزيد مرفوع بالابتداء، ونعم وما عملت فيه خبره، وإن شئت كان زيد خبر ابتداء محذوف تقديره: هو زيد"[٣]أهـ.

فالصيمرى وإن كان أجاز الوجهين، إلا أنى أرى أنه اختار المذهب الأول حيث أعرب (زيد) مبتدأ، وجملة (نعم الرجل) قبله خبراً، ثم قال: وإن شئت كان (زيد) خبر ابتداء محذوف تقديره: هو زيد، ولو كان المذهب الثانى هو مذهبه كما قال أبوحيان، لأعرب المثال عليه أولا، ولكن الصيمرى لم يمنع المذهب الثانى.

---

(١) ابن يعيش ط دار الكتب ٤/ ٤٠٠ .

(٢) الارتشاف ٤/ ٢٠٥٤، وانظر المقتضب ٢/ ١٣٩، والأصول ١/ ١١٢، والمقتصد ١/ ٣٦٧، واللمع ٢٢٢ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٥ .

والفرق بين المذهبين: أن جملة (نعم الرجل) لها محل من الإعراب هو الرفع ، على الوجه الأول ويكون الكلام جملة واحدة، وأما على الوجه الثانى فلا محل لتلك الجملة ، لكونها استئنافية وتكون جملة فعلية، بعدها جملة اسمية كالمفسرة لها، والكلام عليه جملتان لا جملة واحدة.

وأرى أنَّ الرأىَ الأقوى هو الأول؛لسلامته من التقدير الذى هو خلاف الأصل، وأن المخصوص إذا تقدم أعرب مبتدأ، فليكن مؤخراً مثله مقدما، فيجرى فى الإعراب مجرى واحدا[1].

(مَهْمَا) بين البساطة والتركيب

(مَهْمَا) من الأدوات الشرطية التى تجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثانى جواب الشرط، وهى موضوعة فى الأصل للدلالة على شىء لا يعقل، فإذا تضمنت معه معنى الشرط، صارت أداة شرطية لغير العاقل جازمة، تقول: مَهْمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ، وهى اسم شرط لا حرف على الصحيح، بدليل عود الضمير إليها كما فى قول الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[2].

وقد اختلف العلماء فى حقيقتها على الوجه التالى:

١ - ذهب ابن عصفور وأبوحيان وابن هشام إلى بساطة (مَهْمَا)، وهى على وزن (فَعْلَى) وألفها للتأنيث أو الإلحاق؛ لأن البساطة هى الأصل، فلا يعدل عنها إلا بدليل[3].

٢ - وذهب البصريون وعلى رأسهم الخليل بن أحمد، إلى أنها مركبة من (مَا) و(مَا)، الأولى شرطية ، والثانية زائدة، ثم قلبت ألف الأولى هاء فرارا مِنْ قُبْحِ التكرار،كما قالوا فى: (دَهْدَهْتُ

(١) انظر شرح المفصل ٧/ ١٣٥، ١٣٦ .
(٢) الأعراف/ ١٣٢، وانظر الجمل فى النحو لعبدالقاهر ٩٥، واللمع ١٩٣، وشرح التسهيل ٤/ ٦٨، واللباب للعكبرى ٢/ ٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٤٦، ومعانى الأخفش ٢/ ٥٣٠ .
(٣) انظر شرح الجمل ٢/ ١٩٦، والارتشاف ٤/ ١٨٦٣، وابن يعيش ٧/ ٤٢، والمرتجل ٢٧٦ .

الْحَجَرَ):ذَهَبْتُ الْحَجَرَ، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن (مَهْمَا) فقال: هى (ما) أدخلت معها(ما) لغوا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت:متى ما تأتنى آتك، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت: إما تأتنى آتك، وبمنزلتها مع (أَيْنَ)، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[1]، وبمنزلتها مع (أى) إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[2]، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً،فيقولوا:(ما)(ما)،فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى"[3]أهـ.

واحتجوا بأن (ما) تزاد كثيرا مع أدوات الشرط، فكذلك هنا قياساً على باقى أخواتها، وقلبت الألف هاء؛ لقرب الألف من الهاء فى المخرج، وفرارا من التكرار اللفظى[4].

٣ - وذهب سيبويه إلى القول بتركيبها من (مَهْ) و(مَا) حيث قال: "وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كإذ ضم إليها (مَا)" [5]أهـ، واختار هذا المذهب الأخفش والبغداديون، وذلك قياسا على (من)حيث سمع تركيبها مع(مَهْ) [6].

وقد نسب أبوحيان هذا المذهب إلى الزجاج، حيث قال: "وذهب الأخفش والزجاج والبغداديون إلى أنها مركبة من (مَهْ) بمعنى (اسكت) و(مَا) الشرطية"[7]أهـ.

والزجاج برئ مما نسبه إليه أبوحيان، فقد قال بتركيبها من (مَا) الشرطية، و(مَا) الزائدة، فقال: "زعم بعض النحويين أن أصل

(١) النساء/ ٧٨ .
(٢) الإسراء / ١١٠ .
(٣) الكتاب ٣/ ٦٠، وانظر شرح التسهيل ٤/ ٦٨، وشرح الكافية للرضى ٤/٩٠، والأشمونى ٤/ ١٨ .
(٤) انظر ابن يعيش ٧/٤٢ــ٤٤،وشرح الكافية ٤/٩٠،وشرح التسهيل ٤/٦٨ .
(٥) الكتاب ٣/ ٦٠، وانظر شرح التسهيل ٤/ ٦٨ .
(٦) الارتشاف ٤/ ١٨٦٣، وابن يعيش ٧/ ٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٦، والخزانة ٩/ ١٦ .
(٧) الارتشاف ٤/ ١٨٦٣، وانظر الجنى الدانى ٦١٢، والمساعد ٣/ ١٣٧، والهمع ٢/ ٤٤٩، وشرح التسهيل ٤/ ٦٨ .

(مَهْمَا) مَا مَا تَأْتِنَا به، ولكن أبدل من الألف الأولى الهاء ليختلف اللفظ، فـ(مَا) الأولى هى الجزاء، و(مَا) الثانية هى التى تزاد تأكيدا للجزاء، ودليل النحويين على ذلك: أنه ليس شىء من حروف الجزاء إلا و(ما) تزاد فيه، قال الله جل ثناؤه: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾[1]،كقولك:إن تثقفنهم فى الحرب فشردهم، وقوله : ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ﴾[2] أيضا، وهذا فى كتاب الله كثير، وقالوا: جائز أن تكون (مَهْ) بمعنى الكف، كما تقول (مَهْ) اكفف ما تأتنا به من آية، والتفسير الأول هو الكلام، وعليه استعمال الناس"[3]أهـ.

والنص واضح فى أنَّ الزجاجَ يذهبُ مذهبَ الخليل، حيث اختاره ؛ لكثرته فى كتاب الله، وهو الكلام الأصح، وعليه استعمال الناس، وهذا يكفى فى رد ما نسبه أبو حيان للزجاج.

وأرَى القول ببساطتها؛ لأن عدم التركيب هو الأصل، والتركيب خلاف الأصل.

حذف الفاء الواقعة فى جواب الشرط

أدوات الشرط: كلم وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سبباً، والثانية متسبباً، ولذلك لا تكون إلا فى المستقبل[4]، أى أنه يترتب على حصول مضمون الجملة الأولى، حصول مضمون الجملة الثانية فى المستقبل عند المتكلم، وهى إحدى عشرة أداة (إن، ومن، وما، ومهما، ومتى، وأيان، وأين، وأى، وأنى، وحيثما، وإذ ما)، ولم يذكر سيبويه إلا تسعة منها، فلم يذكر (مهما، وأيان) [5].

وهذه الأدوات تقتضى فعلين يلزم من وجود أولهما وجود ثانيهما، ويسمى الأول شرطاً ؛ لأنه علامة على وجود الفعل الثانى،

(١) الأنفال/ ٥٧ .
(٢) الإسراء / ٢٨ .
(٣) معانى الزجاج ٢/ ٣٦٩ .
(٤) انظر الارتشاف ٤/ ١٨٦٢ .
(٥) الكتاب ٣/ ٥٩، ٦٠، والضياء اللامع ٢٨٦ .

ويسمى الثانى جواباً وجزاء تشبيها له بجواب السؤال، وبجزاء الأعمال، وقد أجمع النحاة على أن هذه الأدوات إما حروف وإما أسماء، واتفقوا على أن (إنْ) حرف، وهى أم الباب، واختلفوا فى (إذْ مَا)، فذهب سيبويه إلى أنها حرف[1]، وذهب ابن السراج والفارسى إلى أنها اسم ظرف[2]، وباقى الأدوات أسماء ضمنت معنى الشرط، وهى أسماء ليست ظروفاً وهى (من، وما، ومهما)، وأسماء ظروف ، إما للزمان وهى (متى، وأيان) ، وإما للمكان وهى (أين، وأنى، وحيثما) [3].

ويجب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان لا يصلح أن يكون شرطا لـ(إن) أو إحدى أخواتها، وقد اشترط النحويون لفعل الشرط ستة أمور:

١ - أن يكون فعلا غير ماضى المعنى، يعنى: ألا يكون ماضى اللفظ والمعنى، فلا يجوز : إن قام زيد أمس قمت.

٢ - ألا يكون طلبيا، فلا يجوز: إن قُمْ، ولا إن لا تَقُمْ.

٣ - ألا يكون جامدا، فلا يجوز: إن عَسَى، ولا إن ليس.

٤ - ألا يكون مقرونا بحرف التنفيس، فلا يجوز: إن سيقم.

٥ - ألا يكون مقرونا بقد، فلا يجوز: إن قام زيد.

٦ - ألا يكون مقرونا بحرف نفى غير (لم ولا)، فلا يجوز: إن لما يقم، ولا إن لن يقوم.

فكل جواب لا يصح أن يكون شرطاً، لابد له من رابط يربطه وهو الفاء، وقد تخلفها (إذا) الفجائية، وخصت الفاء لما فيها من السببية والتعقيب المناسب للجزاء؛ إذ الجزاء مسبب عن الشرط،

(١) الكتاب ٣/ ٥٦ .
(٢) الأصول ٢/ ١٥٩، والمقتصد ٢/ ١١١١، ١١١٢ .
(٣) الضياء اللامع ٢٨٧، وانظر الارتشاف ٤/ ١٨٦٤، ١٨٦٦، والمساعد ٣/١٤١ .

ويحصل عقب حصوله، وإنما وجب اقتران الجواب غير الصالح لمباشرة الأداة بالفاء؛ ليعلم الارتباط بالشرط وتعلق أداته به[1].

وهذا هو مذهب الخليل وتلميذه سيبويه، وتبعهما كثير من النحاة، فجواب الشرط إذا كان لا يصلح أن يكون شرطا فإنه يجب اقترانه بالفاء، ولا يجوز حذفها إلا فى الضرورة الشعرية، أما إذا كان الجواب صالحا لأن يكون شرطا ــ وهو الأصل ــ لم يحتج إلى فاء يقترن بها، لما بينهما من مناسبة لفظية، من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها، أو مضارعا مجرداً، أو منفياً بلا أو لم[2].

قال سيبويه:"وأما الجواب بالفاء فقولك:إن تأتنى فأنا صاحبك"أهـ وقال: "وسألته (يعنى الخليل) عن قوله: إن تأتنى أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قبل أن (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا، لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابا، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطرا، يشبه بما يتكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ∴ والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[3]

وقال الأسدى:

بَنِى ثُعَلٍ لاَ تُنْكِعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا ∴ بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكِعِ الْعَنْزَ ظَالِمُ[4]"[5]أهـ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤/ ٧٦، والكافية الشافية ٣/ ١٥٩٦، والضياء اللامع ٣٥٠، ٣٥١ .

(٢) انظر ابن يعيش ٩/ ٣، وشرح الكافية للرضى ٤/ ١١٥ ــ ١٢٠، والارتشاف ٤/ ١٨٧١ ــ ١٨٧٤ .

(٣) البيت من البسيط، واختلف فى نسبته، فقيل لحسان كما ذكر سيبويه ٣/ ٦٥، وقيل لابنه عبدالرحمن كما فى المقتضب ٢/ ٧٠، واللسان (بجل)، وقيل لكعب بن مالك كما فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢/ ١٠٩، وانظره فى معانى القرآن للفراء ١/ ٤٧٦، والمحتسب ١/ ١٩٣، والخصائص ٢/٢٨١ .

(٤) البيت من الطويل، قاله رجل من بنى أسد، وانظره فى الكتاب ٣/ ٦٥، والمحتسب ١/ ١٢٢، ١٩٣، واللسان (نكع)، وشفاء العليل ١/ ٢٧٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٨٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢، ١٦، والارتشاف ٤/١٨٧٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٣ .

(٥) الكتاب ٣/ ٦٤، ٦٥ .

ـ هذا وقد نسب أبوحيان للمبرد مرة أنه يجيز حذفها فى الاختيار، ومرة أخرى أنه يمنع حذف هذه الفاء مطلقا نثراً وشعراً، حيث قال:

"ولا يجوز حذف الفاء من الجملة الاسمية عند سيبويه إلا فى الشعر، وأجاز المبرد حذفها فى الكلام ... ، وفى محفوظى قديما أن المبرد منع من حذف الفاء فى الضرورة وأنه زعم فى البيت الذى استدل به على جواز حذف الفاء وهو قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ∴ ... ...

أن الرواية (فالرَّحْمَنُ يشكرها)" [1]أهـ.

ـ وبالرجوع إلى كتاب المقتضب للمبرد تبين لى براءته مما نسبه إليه أبوحيان، وأنه يذهب مذهب سيبويه، قال المبرد: "ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز ... ، وأما قول عبدالرحمن بن حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ∴ **والشر بالشر عند الله مثلان**

فلا خلاف بين النحويين فى أنه على إرادة الفاء؛ لأن التقديم فيه لا يصلح"[2]أهـ.

ونص المبرد واضح فى عدم جواز حذف هذه الفاء إلا فى الضرورة الشعرية، وهو مذهب سيبويه بعينه.

معانى (لولا)

تأتى (لولا) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيد لأكرمتك.

الثانى: أن تكون للتحضيض والعرض، فتختص بالمضارع أو ما فى تأويله، نحو قول الله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[3] ونحو قوله

(١) الارتشاف ٤/ ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ .
(٢) المقتضب ٢/ ٦٩، ٧٠ .
(٣) من الآية ٤٦ من سورة النمل.

تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[1]، والفرق بينهما : أن التحضيض طلب بِحَثٍّ وإزعاج، والعرض طلب بِلِينٍ وتأدب.

الثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى نحو قول الله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[2].

الرابع: الاستفهام، نحو قول الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[3]، قاله الهروى، وأكثرهم لا يذكره[4].

ونسب أبوحيان إلى النحاس أن (لولا) التحضيضية تأتى بمعنى (ما) النافية، حيث قال :

"وزعم على بن عيسى ، والنحاس أن (لولا) تأتى بمعنى (ما) النافية، وحملا على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتَ﴾[5] أى: ما كانت قرية آمنت"[6]أهـ.

وقد رجعت إلى إعراب القرآن للنحاس فوجدته بريئاً من هذا، وقد قال إنها بمعنى (هَلاّ)، أى أن المعنى على التوبيخ، قال: "فلولا كانت قرية آمنت، قال الأخفش والكسائى: فهلا قال الفراء، وفى حرف أبىّ (فهلا)؛ لأن معناه أنهم لم يؤمنوا"[7]أهـ.

ولقد رجعت إلى كل (لولا) وردت فى إعراب القرآن للنحاس، فوجدته قال: إنها بمعنى (هَلاّ) مما يدل على براءته مما نسبه إليه أبوحيان، قال: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[8] لولا بمعنى هلا[9].

---

(١) من الآية ١٠ من سورة المنافقون .
(٢) من الآية ١٣ من سورة النور.
(٣) من الآية ٨ من سورة الأنعام.
(٤) المغنى ٣٥٩ ــ ٣٦٢ بتصرف، وانظر الأزهية ١٦٦، والفاخر ٢/ ٦٦٩، والارتشاف ٥/ ٢٣٧٠، ٢٣٧١ .
(٥) من الآية ٩٨ من سورة يونس .
(٦) الارتشاف ٥/ ٢٣٧١، والجنى الدانى ٦٠٨ .
(٧) إعراب القرآن ٢/ ٢٦٨ .
(٨) من الآية ٨ من سورة الأنعام .
(٩) إعراب القرآن ٢/ ٥٧ .

وقال: ﴿لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾[1]: لولا بمعنى هلا، ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً[2] وقال : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾[3]، ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [4]، ﴿لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾[5]، ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾[6] ، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ﴾[7] ، وقال فيها : لولا وهلا واحد ، ﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾[8]، ﴿لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾[9].

وقد ذكر ابن هشام أن هذا تفسير النحاس[10]، كل ذلك يؤكد براءة النحاس مما نسب إليه، ولكن الذى قال إن (لولا) تأتى بمعنى (ما) النافية هو الزمخشرى حيث قال: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ استثناء منقطع بمعنى: ولكن قوم يونس لما آمنوا، ويجوز أن يكون متصلا، والجملة فى معنى النفى، كأنه قيل: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس"[11]أهـ.

وقد ذكر الفراء والهروى أنها فى الآية السابقة﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ﴾ نافية بمعنى (لم)[12]، والمعنى: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب، فنفعها إيمانها إلا قوم يونس.

والرأى الذى نؤيده أن (لولا) هنا بمعنى (هلا)، والمعنى على التوبيخ، أى: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة نابت عن الكفر قبل مجئ العذاب، فنفعها ذلك[13].

---

(١) من الآية ٢٠٣ من سورة الأعراف.
(٢) إعراب القرآن ٢/ ١٧٢ .
(٣) التوبة / ١٢٢ .
(٤) هود / ١١٦ .
(٥) الفرقان / ٧ .
(٦) القصص/ ٤٧ .
(٧) الأحقاف / ٢٨ .
(٨) المجادلة / ٨ .
(٩) القلم/ ٢٨ .
(١٠) المغنى ٣٦٣ .
(١١) الكشاف ٢/ ٢٥٤ .
(١٢) انظر معانى الفراء ١/ ٤٧٩، ٢/ ٣٠، والأزهية ١٦٩ .
(١٣) المغنى٣٦٣ .

وقد نسب ابن هشام هذا الرأى للفراء، ولكن الفراء قال غير ذلك ــ كما بينا ــ حيث قال إنها نافية بمعنى (لم).

ولعل أبا حيان قال إنها نافية بمعنى (ما) عند النحاس؛ لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوع، فيلزم منه النفى ضمنا.

(أَيْمُن) بين الاسمية والحرفية

(أيْمُنُ) لفظ يستعمل فى القسم خاصة، والغرض من القسم توكيد ما يقسم عليه من نفى أو إثبات تقول: أيْمُنُ الله لأفعلن، وايْمُنَ الله لا أفعلن، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف للعلم به، والتقدير: ايمن الله قسمى أو يمينى، ونحوهما، وهو مأخوذ من اليمن والبركة ، كأنهم أقسموا بيمن الله وبركته، وتدخل عليه لام الابتداء على حد دخولها على (لعمر الله) ، وفتحت همزته؛لأن هذا الاسم غير متمكن، لا يستعمل إلا فى القسم وحده، فضارع الحرف بقلة تمكنه، ففتحت همزته تشبيها بالهمزة اللاحقة لام التعريف، وذلك فيه دون بناء الاسم لشبه الحرف[1]، وقد تصرفت العرب فيه على وجوه كثيرة، حتى بلغت اللغات الواردة فيه عشرين لغة[2].

وقد اختلف النحويون فى اسميته وحرفيته على الوجه التالى:

١ - ذهب جمهور النحاة إلى أنه اسم، ولكنهم اختلفوا هل هو اسم مفرد، أو جمع؟

أ - فذهب البصريون إلى أنه اسم مفرد، مشتق من (الْيُمْن)، وأن همزته همزة وصل مفتوحة[3]، قال سيبويه: "وزعم يونس أن ألف (ايم) موصولة، وكذلك تفعل بها العرب وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التى فى الرجل، وكذلك (ايمن)، قال الشاعر:

---

(١) ابن يعيش (المحقق) ٥/ ٢٤٤، ٢٤٦ بتصرف.

(٢) انظرها فى الجنى الدانى ٥٤١، والارتشاف ٤/ ١٧٧١ .

(٣) انظر الإنصاف ١/ ٤٠٤، وائتلاف النصرة ٥١، واللباب١/ ٣٨٠، والأزهية ٢٠، والمقرب ٢٨١، وإصلاح الخلل ١٩٠، واللسان (يمن)، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٥، والارتشاف ٤/ ١٧٥٦، والإقليد ٤/ ١٩٤٠ .

فَتَـالَ فَرِيـقٌ الْقَـوْمِ لَمَّا نَشَـدْتُهُمْ ∴ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي(١)

سمعناه هكذا من العرب"(٢)أهـ.

وقال أيضا: "ومثلها مـن ألفـات الوصـل التـى فـى (ايـم) و(ايمن)"(٣)أهـ.

واحتجوا لمذهبهم: بحذف جميع حروفه ما عدا (المـيم) حيـث قالوا: م الله، ولو كان جمعاً لما جاز ذلك، إذ لا نظير له فى كلامهـم، كما أن همزته سقطت فى الدرج فى بيت (نصيب) السابق، وهذا دليل على أنها همزة وصل ، وقد سمع حذفها فى الاختيار فى نحو قولهم: لَيْمُنُكَ لَئِنْ كُنْتَ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ، وَلَئِنْ كُنْتَ سَلَبْتَ لَقَدْ أَبْقَيْتَ(٤).

ب - وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء أنه جمع (يَمِـين)، وهمزته همزة قطع(٥)، وقد سـقطت همزتـه فـى الوصـل لكثـرة الاستعمال، واحتجوا لمذهبهم بأن (أيمن) وزنها (أفعل) وهـو بنـاء خاص بالجمع لا يوجد فى الآحاد، وفتح همزته يدل على أنها همـزة قطع، وقد ثبتت فى قولهم: أَمُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ، مع تحرك ما بعدها(٦).

وأرى أن الرأى للبصريين، وأضعف رأى الكوفيين لما يأتى:

همزة (أيمن) جمع (يمين) همزة قطع، أمـا (ايمـن) المفـرد فهمزته همزة وصل، وليس هناك دليل على أن العرب عـدلوا عـن همزة القطع إلى همزة الوصل، كما أن من العرب من يكسر همزته فى الابتداء، وهمزة الجمع لا تكسر، ومن العرب من يفتح ميمه فيقـول

(١) البيت من الطويل، وقائله نصيب بن ربـاح، وانظـره فـى ديوانـه ص٩٤، والكتاب ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، والمقتضب ١/ ٣٦٣، ٢/ ٨٨، ٣٢٩، وابن يعيش ٨/ ٣٥ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٣ .

(٣) الكتاب ٤/ ١٤٨ .

(٤) انظر الإنصاف ١/ ٤٠٨، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٤، وإصلاح الخلـل ١٩١، وغريب الحديث ٤/ ٤٠٥، والفائق ٤/ ١٢٩ .

(٥) انظر الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٤، واللباب ١/ ٣٨٠، وشـرح التسـهيل ٣/٢٠٤، والمساعد ٢/ ٣١٢، والأزهية ٢١، وائتلاف النصـرة ٥١، وشـرح الجمل لابن خروف ١/ ٥١٢، والإقليد ٤/ ١٩٤٠ .

(٦) انظر المراجع السابقة .

(أَيْمَن) على وزن (أَفْعَل)، ولا يوجد هذا الوزن فى الجموع، ولو كان جمع (يمين) لجاز فيه من الإعراب ما جاز فى مفرده نصبا ورفعا[1].

٢ - وذهب الرُّمَّانِي إلى أن(ايمن) حرف قسم يجر ما بعده، وليس اسما[2].

ونسب أبوحيان هذا المذهب إلى الزجاج أكثر من مرة حيث قال: "وشذ الزجاج والرمانى، فذهبا إلى أن (ايمن) حرف جر"[3].

وقال أيضا: "وحروف القسم: الباء والواو والفاء واللام ومن وايمن فى مذهب الزجاج، وهو قول مخالف لإجماع البصريين والكوفيين"[4]أهـ.

وقال أيضا : "ومذهب الزجاج والرمانى أن (ايمن) حرف لا اسم، وهو قول شاذ"[5]أهـ.

والزجاج برئ كل البراءة مما نسبه إليه أبوحيان، فقد قال صراحة بأن (ايمن) اسم مفرد، وهمزته همزة وصل، قال الزجاج: "فإن قال قائل : ما تقول فى ألف (ايمن) فى القسم؟ قلت: هى ألف وصل، الدليل على ذلك: ذهابها فى الوصل، مثل: ليم الله ، كما قال الشاعر:

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ ∴ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي

فإن قال: فلم فتحتها وألفات الوصل فى الأسماء لا تكون إلا مكسورة؟

قلت: لأن قولك: (ايم الله) لا يكون إلا فى القسم فقط، فأشبه الحروف، ففتحت ألفه"[6]أهـ.

---

(١) انظر موسوعة الحروف فى اللغة العربية ١٨٢ .
(٢) انظر الارتشاف ٤/ ١٧٥٦، ١٧٧٠، والمساعد ٢/ ٣١٠، والهمع ٢/٣٩٥، والجنى الدانى ٥٣٨ .
(٣) الارتشاف ٤/ ١٧٥٦ .
(٤) السابق ١٧٦٥ .
(٥) السابق ١٧٧٠، وانظر الجنى الدانى ٥٣٨، والهمع ٢/ ٣٩٥ .
(٦) الإبانة والتفهيم عن معانى بسم الله الرحمن الرحيم ص٣٩ .

وكلام الزجاج واضح كل الوضوح، وصريح كل الصراحة فى أن (ايمن) عنده اسم، وليس حرفا، وأن همزته همزة وصل، فهو بـــرئ مما نسب إليه براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

وقد نسب إليه الهروى قول الفراء ، حيث قال بعد أن ذكر رأى الفراء: "وإلى هذا القول ذهب أبو إسحاق الزجاج"[1]أهـــ.

وما ذكرناه من كلام الزجاج يرد كلام الهروى أيضا.

(١) الأزهية ص٢٢ .

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فبعد هذا الجهد بالتنقيب والبحث، والتدقيق والتمحيص استطعت أن أتوصل إلى النتائج التالية:

١. - براءة (الزجاج) مما نسبه إليه أبوحيان من أن الضمير فيها هو (الهاء) وحدها، والزجاج تابع للبصريين فى ذلك.

٢. - براءة (الصيمرى) مما نسبه إليه أبوحيان من أن العلم أعرف المعارف، ولكنه ذهب إلى أن الضمير أعرف المعارف.

٣. - براءة (ابن السراج) مما نسبه إليه أبوحيان من أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ولكنه ذهب إلى أن الضمير أعرف المعارف.

٤. - براءة (الأعلم) مما نسبه إليه أبوحيان من جواز دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لا يشبه الشرط، ولكنه يذهب مذهب الجمهور.

٥. - براءة (الزجاج) مما نسبه إليه أبوحيان من جواز دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لا يشبه الشرط، ولكنه يذهب مذهب الجمهور.

٦. - براءة (المبرد) مما نسبه إليه أبوحيان من منع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو يذهب مذهب الجمهور.

٧. - براءة (الزجاج) مما نسبه إليه أبوحيان من منع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو يذهب مذهب الجمهور.

٨. - براءة (السيرافى) مما نسبه إليه أبوحيان من منع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو يذهب مذهب الجمهور.

٩. - براءة (المبرد) مما نسبه إليه أبوحيان من عدم إعمال (لا) عمل (ليس)، وهو يذهب مذهب سيبويه.

١٠. - براءة (ابن درستويه) مما نسبه إليه أبوحيان من القول باسمية (ما) الكافة، وقد قال بحرفيتها.

١١. - براءة (الخليل) مما نسبه إليه أبوحيان من القول بإعراب (أمس) الظرفية، فقد قال ببنائها على الكسر.

١٢. - براءة (السهيلى) مما نسبه إليه أبوحيان من أن (أمس) ليس معربا ولا مبنيا ، فقد قال ببنائها.

١٣. - براءة (الزجاج) ما نسبه إليه أبوحيان وغيره من أن (ايمن) حرف قسم يجر ما بعده، وليس اسما، ولكنه قال باسمية (ايمن) ووصل همزته.

١٤. - براءة (النحاس) مما نسبه إليه أبوحيان من أن (لولا) التحضيضية تكون بمعنى (ما) النافية، فقد ذهب إلى أنها بمعنى (هلا).

١٥. - الذى قال إن (لولا) التحضيضية تأتى بمعنى (ما) النافية هو الزمخشرى فى كشافه .

١٦. - الذى قال إن (لولا) التحضيضية تأتى بمعنى (لم) هو الفراء فى معانيه، وتابعه الهروى فى الأزهية .

١٧. - براءة (سيبويه) مما نسبه إليه أبوحيان من القول بعدم ذكره زيادة اللام ، فقد ذكر زيادتها.

١٨. - براءة (الفارسى) مما نسبه إليه أبوحيان من القول بعدم ذكره زيادة اللام ، فقد ذكر زيادتها .

١٩. - بساطة (مهما)؛ لأن القول بالتركيب خلاف الأصل.

٢٠. - براءة (الزجاج) مما نسبه إليه أبوحيان من القول بتركيبها من (مه) بمعنى اسكت، و(ما) الشرطية، فقد قال بتركيبها من (ما) الشرطية، و(ما) الزائدة.

٢١. - اختار (الصيمرى) فى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون مبتدأ مؤخرا، والجملة قبله خبرا مقدما، وأجاز فيه الوجه الثانى، وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف.

٢٢. - براءة (المبرد) مما نسبه إليه أبو حيان من جواز حذف الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى الاختيار.

٢٣. – وكذا براءته مما نسبه إليه أبو حيان من منع حذف هذه الفاء نثرا ونظما.

٢٤. – براءة (السهيلى) مما نسبه إليه أبوحيان من أن (ظن) وأخواتها ، لا تدخل ، على المبتدأ والخبر ، ولكنها دخلت على مفعوليها ابتداء كأعطيت ، فقد قال بدخولها على المبتدأ والخبر، وهو مذهب الجمهور فلم يخالف الجمهور فى ذلك .

٢٥. – براءة (المبرد) و(السهيلى) مما نسبه إليهما أبوحيان من إنكارهما للحال المؤكدة ، فالمبرد قد عقد بابا للحال المؤكدة والمبرد موافق لسيبويه فى وجود الحال المؤكدة ، وكذلك السهيلى ، ولم ينكر الحال المؤكدة.

هذه أهم نتائج البحث التى توصلت إليها، وأسأل الله أن أكون قد وفقت فى ذلك فمنه وحده التوفيق ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث

د/ الطنطاوى الطنطاوى جبريل

أهم المصادر والمراجع

١ - ائتلاف النصرة، فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى، ت/طارق الجنابى ط/ عالم الكتب.

٢ - الإبانة والتفهيم عن معانى بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج ت د/ عبدالفتاح سليم ، ومكتبة الآداب القاهرة.

٣ - الارتشاف لأبىحيان ت.د/ رجب عثمان محمد، ط مكتبة الخانجى ، القاهرة.

٤ - الأزهية فى علم الحروف للهروى (على بن محمد) ت/عبدالمعين الملوحى، دمشق ١٤٠٢هـ .

٥ - أسرار العربية لابن الأنبارى (أبىالبركات)، ت/محمد بهجت البيطار، دمشق ١٣٧٧هـ.

٦ - الأصول لابن السراج ت.د/ عبدالحسين الفتلى، النجف ١٩٧٣م.

٧ - إعراب القراءات الشواذ للعكبرى، ت/ محمد السيد أحمد عزوز، ط علم الكتب.

٨ - إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس، ت.د/ زهير غازى زاهد، بغداد ١٣٩٧هـ.

٩ - الإغفال لأبى على الفارسى، وهو (المسائل المصلحة من كتاب معانى القرآن للزجاج) ت.د/ عبدالله بن عمر الحاج، ط مركز جمعة الماجد، أبوظبى.

١٠ - الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى الإيضاح لابن الطراوة، ت.د/عياد بن عيد الثبيتى، ط/ دار التراث، مكة المكرمة.

١١ - الإقليد فى شرح المفصل لتاج الدين الجندى، ت.د/محمود الدراويش، ط جامعة الإمام محمد بن سعود.

١٢ – الأمالى الشجرية لابن الشجرى، ت.د/محمود الطناحى، ط/مكتبة الخانجى، القاهرة.

١٣ – الانتصار لابن ولاد، ت.د/ زهير عبدالمحسن سلطان، ط/مؤسسة الرسالة.

١٤ – الإنصاف فى مسائل الخلاف، لابن الأنبارى، ت/محمد محيى‌الدين، القاهرة.

١٥ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت/محمد محيى‌الدين عبدالحميد.

١٦ – الإيضاح العضدى لأبى‌على الفارسى، ت.د/ حسن الشاذلى فرهود، مصر سنة ١٣٨٩هـ.

١٧ – البحر المحيط لأبى‌حيان الأندلسى، ط/ دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ.

١٨ – التبصرة والتذكرة لعبدالله بن على إسحاق الصيمرى، ت/فتحى أحمد مصطفى، دمشق ١٤٠٢هـ.

١٩ – التبيين للعكبرى ، ت.د/ عبدالرحمن العثيمين ، ط/ مكتبة العبيكان، الرياض.

٢٠ – تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب للأعلم الشنتمرى، وهو شرح للشواهد فى كتاب سيبويه، ط الأولى.

٢١ – التخمير (شرح المفصل) للخوارزمى، ت.د/عبدالرحمن العثيمين، ط/دار الغرب.

٢٢ – تذكرة النحاة لأبى‌حيان الأندلسى، ت/عفيف عبدالرحمن، ط/مؤسسة الرسالة ، بيروت.

٢٣ – التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبىحيان، ت.د/حسن هنداوى ، ط/ دار القلم دمشق.

٢٤ – ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى، ت.د/عادل محسن سالم العميرى، ط/ جامعة أم القرى.

٢٥ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، ت.د/عبدالفتاح بحيرى، ط/ الأولى ١٩٩٢م.

٢٦ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، ت.د/عبدالرحمن على سليمان ، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٧ – الجمل فى النحو للزجاجى ت/ على توفيق الحمد، ط/مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل.

٢٨ – الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للحسن بن قاسم المرادى، ت.د/فخر الدين قباوة، ط ١٩٨٣م.

٢٩ – جواهر الأدب للإربلى، ت.د/ حامد أحمد نيل، ط١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، القاهرة، وط/ دار النفائس ـ بيروت.

٣٠ – حروف المعانى للزجاجى، ت.د/ على توفيق الحمد، ط/مؤسسة الرسالة، ودار الأمل.

٣١ – خزانة الأدب لعبدالقاهر البغدادى، ط/ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.

٣٢ – الخصائص لأبىالفتح عثمان بن جنى، ت/ محمد على النجار، بيروت.

٣٣ – رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى، ت.د/ أحمد محمد الخراط، دمشق سنة ١٣٩٥هـ.

٣٤ – سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/ حسن هنداوى، ط/دار القلم، دمشق.

٣٥ – شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، المسمى (إيضاح الشعر) لأبىعلى الفارسى ، ت.د/ حسن هنداوى، ط/ دار القلم، دمشق.

٣٦ – شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك،ط/ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى، وط/ دار الكتب العلمية بيروت.

٣٧ – شرح ألفية ابن معط، لابن جمعة الموصلى، ت.د/ على موسى الشوملى، ط/ مكتبة الخريجى، الرياض.

٣٨ – شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبدالرحمن السيد، ود/محمد بدوى المختون، ط/ دار هجر.

٣٩ – شرح الجمل لابن خروف ت.د/ سلوى محمد عرب، ط/جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

٤٠ – شرح جمل الزجاجى لابن أبىالربيع (البسيط) ت.د/عياد الثبيتى، ط/ دار الغرب الإسلامى.

٤١ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، ت.د/ صاحب أبوجناح، ط/دار الكتب، جامعة الموصل.

٤٢ – شرح السيرافى للكتاب، ت.د/ رمضان عبدالتواب، ود/محمود فهمى حجازى، القاهرة ١٩٨٦م.

٤٣ – شرح الكافية للرضى، ت.د/ يوسف حسن عمر، بنغازى.

٤٤ – شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت.د/ عبدالمنعم هريدى، ط/دار المأمون للتراث.

٤٥ – شرح اللمع لابن برهان العكبرى، ت.د/فائز فارس، ط/الأولى، الكويت.

٤٦ – شرح المفصل لابن يعيش، ط/ إدارة الطباعة المنيرية، وطبعة دار الكتب العلمية بيروت.

٤٧ – شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ، للسلسيلى، ت.د/عبدالله البركاتى، المكتبة الفيصلية.

٤٨ – ضرورة الشعر للسيرافى، ت.د/ رمضان عبدالتواب، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٩ – ضرائر الشعر لابن عصفور، ت.د/السيد إبراهيم محمد، ط/الأندلس.

٥٠ – عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت/ عدنان عبدالرحمن، بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٥١ – العين للخليل بن أحمد، ت.د/ مهدى المخزومى، ود/إبراهيم السامرائى، العراق ١٩٨٠م، وط/دار إحياء التراث العربى.

٥٢ – الفاخر فى شرح جمل عبدالقاهر، لمحمد بن أبىالفتح البطى، ت.د/ ممدوح محمد خسارة، ط/الكويت.

٥٣ – الكامل لأبىالعباس المبرد، ت.د/ محمد أحمد الدالى، ط/ مؤسسة الرسالة.

٥٤ – الكتاب لسيبويه، ت/ عبدالسلام هارون، ط/ دار المعارف.

٥٥ – كتاب الكتاب لابن درستويه، ت.د/ إبراهيم السامرائى، ود/عبدالحسين الفتلى، ط/ دار عمار، عمان.

٥٦ – اللامات للهروى، ت.د/ أحمد الرصد، ط/ مطبعة حسان.

٥٧ – اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل الدمشقى، ط/ دار الكتب العلمية بيروت.

٥٨ – لسان العرب لابن منظور الإفريقى جمال الدين، ط/ دار المعارف.

٥٩ – ما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز القيروانى، ت.د/رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادى، القاهرة.

٦٠ – ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، ت.د/ هدى محمود قراعة، ط/ مكتبة الخانجى القاهرة.

٦١ – المحتسب لابن جنى، ت.د/ على النجدى ناصف، ود/عبدالفتاح شلبى، القاهرة.

٦٢ – مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه، ط/ مكتبة المتنبى، القاهرة.

٦٣ – المرتجل لابن الخشاب، ت/ على حيدر، ط/ مجمع اللغة العربية، دمشق.

٦٤ – المسائل البصريات لأبى على الفارسى، ت.د/محمد الشاطر أحمد، القاهرة.

٦٥ – المسائل الحلبيات لأبى على الفارسى، ت.د/حسن هنداوى، ط/دار القلم، دمشق.

٦٦ – المسائل الشيرازيات لأبىعلى الفارسى ت.د/حسن هنداوى، ط/ كنوز أشبيليا.

٦٧ – المسائل العسكرية لأبى على الفارسى ت.د/ محمد الشاطر أحمد، القاهرة.

٦٨ – المسائل العضديات لأبىعلى الفارسى، ت.د/ على جابر المنصورى، ط/ عالم الكتب ، بيروت.

٦٩ – المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسى، ت.د/صلاح الدين عبدالله السنكاوى، مطبعة العانى، بغداد.

٧٠ – المسائل المنثورة لأبى على الفارسى، ت.د/شريف عبدالكريم النجار، ط/ دار عمار، عمان.

٧١ – المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، ت/ محمد كامل بركات، ط/ دار المدنى.

٧٢ – معانى القرآن للأخفش ، ت.د/ فائز فارس، ط/المطبعة العصرية بالكويت.

٧٣ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج، ت.د/عبدالجليل شلبى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٤ – معانى القرآن للفراء، ت/ محمد على النجار، ط/ دار الكتب المصرية.

٧٥ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ت/مازن المبارك، ط/دار الفكر بيروت.

٧٦ – المفصل للزمخشرى ت.د/ إميل يعقوب ، ط/دار الكتب العلمية.

٧٧ – المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى، ت.د/عياد الثبيتى، ط/ دار التراث.

٧٨ – المقتصد فى شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجانى، ت.د/كاظم بحر المرجان، بغداد.

٧٩ – المقتضب للمبرد، ت.د/محمد عبدالخالق عضيمة، ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

٨٠ – المنصف لابن جنى شرح كتاب التصريف للمازنى، ت/محمد عبدالقادر أحمد عطا، ط/دار الكتب العلمية.

٨١ – منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبىحيان، ت/محمد يعقوب تركستانى.

٨٢ – نتائج الفكر للسهيلى ت.د/ محمد إبراهيم البنا.

٨٣ – النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى ت.د/زهير سلطان ، ط/ الأولى، الكويت.

٨٤ – النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى ت/ محمد عبدالقادر أحمد، ط/ دار الشروق، وطبعة بيروت بدون تحقيق.

٨٥ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى، ت/أحمد شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية .